

الجامعة والباحثين عما يحيط به وأعماقها

الأستاذ الدكتور

محمد البدراني
مدير جامعة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة - بالضرورة - ترتبط بعد الزمن ، وتوالي الأحداث ، وتشابكها وتواكبها . وترتبط بكل البنىـات التي يتكون منها كل الحاضر ، وكل الماضي ، وكل المستقبل . واذن فعندما نتحدث عن الجامـعات ننظر إلى الزـمن كصفحة ممتدة تتـشابـك كل أطرافـها .

هـذا هو مـوضـوعـنا ، والمـوضـوعـغـاـيةـ فيـالـاتـسـاعـ ، ولا يـغـنـيـ الأـتسـاعـ الـبـادـيـ عنـ الاـشـارـةـ إـلـىـ أـبعـادـ هـذـاـ اـتـسـاعـ . ولاـبـدـ معـ ذـلـكـ أنـ تكونـ هـنـاكـ نـقـطةـ بـدـءـ ، ولـتـكـنـ نـقـطةـ الـبـدـءـ : ماـ هـيـ الجـامـعـةـ ؟ لـمـاـذـاـ تـوـجـدـ الجـامـعـةـ وـتـقـومـ فيـ مـنـطـقـةـ الـخـلـيجـ ، أوـ حـتـىـ لـمـاـذـاـ تـقـومـ الجـامـعـةـ فيـ أيـ مـكـانـ ؟

محاضرة ألقيت في ٦/٥/١٩٨٤ م بدعوة من وزارة الأعلام بالدوحة - قطر

الجامعة كمفهوم :

الجامعة مفهوك كبير شامل الصفات والجوانب .

الجامعة معهد تعليمي ، الجامعة مدرسة : لأنها ملتقي طلاب العلم من الأساتذة والطلاب . وأرجو أن تلاحظوا أني أقول : من الأساتذة والطلاب ، لأن كلاً من الأساتذة والطلاب - بالضرورة - من طلاب العلم . غير أن الجامعة ليست مجرد مدرسة أو معهد تعليمي أو علمي ، ولا مجرد ملتقي طلاب العلم ، ولا مجرد حوزة ، لأن الجامعة أكبر من هذا كثيراً .

الجامعة مجتمع : مجتمع يضم ويتضمن كل المقومات التي تؤدي إلى قيام مجتمع ، أي مجتمع ، فالمقومات الأساسية واحدة وعامة . أما ماذا يدور في هذا المجتمع ، وما هو اتجاه الأفعال والتفاعلات التي تدور في هذا المجتمع ؟ وما نوعية هذه التفاعلات ؟ وما أبعادها ؟ وما آثارها ؟ فهذا موضوع مختلف فيه مجتمع عن مجتمع وفقاً للخصوصية . وبهذا الشكل فإن الجامعة ليست محددة المقاصد ، وليس لها موضعية الأهداف .

وما هو جدير باللحظة أني حينما أقول : ليست محددة الأهداف لا يعني بذلك أنها لا نستطيع أن نتحدث عن أهداف محددة لها ، وعندما نقول : أنها ليست موضعية المقاصد ، فلا يعني ذلك أنها بدون مقاصد مباشرة ، ولكننا نريد أن نؤكد على أن أهدافها ومقاصدها ديناميكية تتسع وتضيق ، وتتضاءل وتعظم ، وتستطيل وتنتصر . هذا مفهوم يحتاج إلى تأمل ، وأرجو لا تأخذوا هذا المفهوم ببساطة ، ذلك أن أوجه الشبه والأرضيات المشتركة قد تطغى أحياناً على رؤية الأرضيات غير المشتركة .

ولكي يكون هذا الكلام أكثر وضوحاً أضع أمامكم الحقائق الآتية :-

١ - الجامعة قبل أن تكون بنيانا هي مؤسسة تعليمية ، ومركز بحثي ، ومنارة

للاشعاع تعكس مستوى حضاريًّا ، وتدعو لتقديمه ، كما تدعوه إلى تحرك هذا المستوى الحضاري ، بحيث يكون مستوى حضاريًّا لا يسكن ولا يستكين ، بل يكون دائم الحركة ، دائم الفعل ، دائم النظر إلى ما هو أفضل ، دائم المحاولة لاحتلال موقع جديدة ، ويدل على موقع جديدة .

وهذا الكلام مع وضوحه ليس محدداً بل عاماً ، وليس موضعياً بل شاملًا ومتغيراً ونسبياً .

٢ - الجامعة نظام ديناميكي متحرك ، وكل متفاعل العناصر . نظام أو منظومة SYSTEM . والنظام هنا SYSTEM أقصد به كياناً من جزئيات متفاعلة ، أو كلاً من جزئيات متفاعلة .

٣ - الجامعة مجتمع بشري تنطبق عليه قواعد التفاعل الاجتماعي التي تحكم السلوك وال العلاقات في المجتمعات .

بهذا الشكل نرى أن الجامعة - وإن كانت مجتمعاً - إلا أنها أيضاً جزء من مجتمعات أكبر . وهذه المجتمعات الأكبر فاعلة في بعضها البعض ومتفاعلة فيما بينها أيضاً .

ولكي تزداد الرؤية لمفهوم المجتمع وضوحاً دعونا أبين ما أقصده بكلمة «مجتمع» فتحديد المفاهيم قضية أساسية ، وخصوصاً بالنسبة إلى المفاهيم التي تختلف في توجهاتها بالنسبة إليها وفي تعريفها .

فالمجتمع منظومة أيضاً SYSTEM فهو «كل» متفاعل العناصر والمكونات . المجتمع ليس مجرد مجموعة من الأفراد . ونحن من الرأي الذي يرى أن

المجتمع هو «التفاعل» ، وهذا التجريد ، هذا المجرد . المجتمع هو التفاعل بين هؤلاء الأفراد . وعندما ينشط التفاعل يكون المجتمع قوياً حياً . وعندما أقول مجتمعاً قوياً أقصد مجتمعاً مستقراً قادرًا على شيئين : البقاء والعطاء . والمجتمع الذي يصعب عليه العطاء - ناهيًنا بالمجتمعات التي تجد الصعب مجرد أن تبقى - هي مجتمعات ضعيفة هشة .

ومن نفس المنطلق فالمجتمع الضعيف هو : المجتمع الذي يكون التفاعل بين أفراده تفاعلاً فاتراً ، تفاعلاً يحد من نشاطه كثيراً من المقاومة الداخلية . توجهات متباينة أو غير صحيحة ، بحيث يبيط التفاعل بسيبه إلى مستوى من بطء الحركة ، أن يمتليء التفاعل بالحرارة واللدة وشيوخ التناقض .

المجتمع الجامعي بهذا المفهوم جزء من المجتمع الذي يوجد فيه ، وعندما نقول : أن مجتمع جامعة قطر ، أو جامعة قطر كمجتمع موجودة في قطر ، فإن هذا يعني أنها جزء من المجتمع القطري ، وهي - إذن - بعض العناصر التي تفعل في المجتمع القطري ، والتي تنفعل بالمجتمع القطري فهي بعض مكونات المجتمع القطري وبعض مقوماته .

وعندما نقول : أن قطر جزء من المجتمع الخليجي ، وأن المجتمع الخليجي جزء من الأمة العربية ، ومن الأمة الإسلامية ، ومن المجتمع الإنساني المعاصر ، ومن المجتمع الإنساني على تفاوت مراحله التاريخية في الماضي والحاضر والمستقبل . عندما نقول ذلك تتضح الصورة الدائبة الحركة الديناميكية باستمرار ، ويتضح ما نحن بصدده في إطار هذا الكل المتشابك بالغ التعقيد .

والجامعة مع أنها مؤسسة تعليمية ومركز بحثي ومنارة للأشاعر الثقافي

تعكس مستوى حضارياً وتدعى لتقديمه ، الا أنها ليست موضعية الأهداف محدودة المقاصد .

وهي نظام ديناميكي متحرك ، وكل متفاعل العناصر .

وهي مجتمع بشري تطبق عليه قواعد التفاعل الاجتماعي التي تحكم السلوك وال العلاقات في المجتمعات ، بما في ذلك نوعية حركتها وتوجه هذه الحركة وسرعتها .

مهام التعليم الجامعي

وعندما نتطرق إلى خصوصية التعليم الجامعي ومهامه نجد أن من مهام التعليم الجامعي :

- (أ) قيادة التغير الاجتماعي .
- (ب) تخريج القوى البشرية المتخصصة .
- (ج) البحث العلمي .
- (د) خدمة المجتمع .

هذه المهام الأربع للجامعة نجدها في أي كتاب عن التعليم العالي والجامعي ، فالجامعة تخرج المدرس ، وتخرج الطبيب ، وتخرج المهندس والجامعة تقوم بالبحث العلمي ، كما أنه يفترض فيها أن تؤدي خدمات للمجتمع . بمعنى أنها يمكن أن تعمل كبيت الخبرة ، ويمكن أن تقوم بدور في الأرشاد الزراعي ، وفي الأرشاد الاجتماعي إلى آخر هذه الأمور .

دور الجامعة في قيادة التغير الاجتماعي :

وبالنسبة لدور الجامعة في قيادة التغير الاجتماعي أجدهي أمام أمررين تقوم بها الجامعة في هذا المجال ، هما :

أولاً : المساهمة في تنشيط وتوجيه التفاعل الاجتماعي بما يؤدي إلى قيام البنية الاجتماعية المناسبة ، والصالحة للمجتمع المصري .

نقول «تنشيط» و «توجيه» لأن التفاعل الاجتماعي حادث ، وهو سابق لوجود الجامعة وقائم سواء وجدت الجامعة أم لم توجد . ولكن عندما توجد الجامعة فالمفروض أن يكون لها دورها ، بمعنى أنه إذا كان التفاعل فاتراً فإنه ينشط وإذا كان نشطاً يدفع لكي يكون أكثر نشاطاً ولكي يصبح توجهه أكثر إيجابية . ويعني هذا بالتالي أنه لابد أن تكون هناك رؤية لهذا الاتجاه والتوجه ، وفعل لتحويل هذه الرؤية إلى هدف ، وهذا هو المقصود بتوجيه التفاعل الاجتماعي . ونتساءل هنا إلى أي شيء يؤدي هذا التنشيط ، وهذا التوجيه ؟ والاجابة البسيطة هي : إلى قيام بنية وهيكل اجتماعي يصلح لقيام المجتمع العصري . والمجتمع العصري مفهوم نسبي ، فالمجتمع العصري في القرن العشرين غير المجتمع العصري في القرن الخامس عشر .

وطالما نحن على مشارف القرن الحادي والعشرين ، فعندما نتحدث عن المجتمع نتحدث عن دور الجامعة في أن توجد بنية تستطيع أن تحمل أعباء ما تتطلبه أحداث تحديات القرن الحادي والعشرين . بمعنى أنه مالم تقم هذه البنية ، فإن احتمال تحمل المجتمع لتحديات أعباء هذا العصر الوافد إنما تضع المجتمع في أعظم الأزمات .

وهنا أتساءل : ما هي الأزمة ؟ الأزمة هي مقابلة العجز ، الأزمة

وأعراضها هي الشعور بالعجز ، هي الخلط بين الممکن والمستحيل . هي الخلط بين التمنيات والأهواء والتخطيط .

ودور الجامعة في قيادة التغير الاجتماعي هو أن تكون أحد الواقع ، وأحد الأماكن التي يوجد فيها الفكر الذي يستطيع أن يخاطب ويتعرض ويناقش ويستطيع ويستشرف ما نحن بصدده . الفكر الذي يستطيع أن يجيب عن الأسئلة . الفكر الذي يستطيع أن يقترح الحلول للمشكلات المستمرة . ومعنى ذلك . أنه مالم يوجد هذا الفكر ، وما لم توجد هذه المقترفات النابعة عن دراسة - وفي ضوء أن المجتمعات لا تتوقف ولا تقف - فان أى مسئول في موقع المسئولة عندما يجاهه بموقف ، فإنه يعطي قراراً ، وعندما يجاهه بتساؤل ، فإنه يعطي إجابة ، ولكن هناك فرقاً بين الإجابة التي تستند إلى البحث والتقصي والتبيين وبين الإجابة التي تعطي نتيجة انتساب عفوياً سريعاً ، ولا تستند إلى ما يجنب موقع الزلل .

تلك هي القضية الخاصة بالنقطة الأولى : وهي قضية هذا النوع من الفكر ، الفكر الفارق والفاعل ليميز المجتمعات التي تستطيع أن تدعى فرضاً أكبر للبقاء واللحاق والتقدم للحياة العصرية عن غيرها . وإذا كنا نكرر «الحياة العصرية» فذلك لأنني أتحدث عن مفهوم ديناميكي متحرك متغير المحتوى ، وبالتالي فإن التساؤلات متتجدة باستمرار ، وال الحاجة إلى الإجابة عنها تحتاج إلى عملية خلق مستمر ، خلق فكري مستمر ، وقت مستمر ، افتتاح مستمر ، اجتهاد مستمر . وطبعي أنني لا أشترط أن يكون اجتهاداً صحيحاً دائماً ، فمالم أفسح المجال للاجتهاد الخاطيء ، فلن يوجد الاجتهاد الصحيح .

ثانياً : تحقيق التوازن بين البنية الاجتماعية المتحركة إلى الأمام (التعليم العالي) في مجالات التخصص المختلفة ، وبين باقي القوى البشرية . وأهمية هذه النقطة أنه إذا انفصلت الجامعات ، أو انفصلت أي مجموعة أو مجتمع داخل المجتمع الأكبر ، بفكر متقدم مثلاً ، ولم تستطع بقية القاعدة التي هي جزء منه أن تتحرك بسرعة متناسبة ، فلابد أن تنفصل هذه المجموعة عن بقية الجسد . وحتى لو استطاعت هذه المجموعة المتقدمة أن تكون لديها كل الإجابات - ولن تكون لديها كل الإجابات - فلن تكون هذه الإجابات في خدمة القاعدة بل أن مجرد انفصalamها يجعلها إلى عباء على القاعدة العريضة . عباء يستترف هذه القاعدة ويرهقها ويعجز أن يكون عوناً لها ، أو دافعها لها إلى التقدم .

ونحن عندما نتحدث عن الحركة - لا نتحدث عن حركة الأفراد ، ولا حركة الأقلية ، وإنما نتحدث عن حركة جسد كامل زاحف نحو التقدم ، نحو الأفضل ، نحو النصر ، والنصر لا يرتبط بالضرورة بالمعارك الحربية ، فالمعارك الحربية لا تعدو أن تكون بعض صيح الصراع ، والنصر الذي نتحدث عنه إنما هو النصر في الصراع ، سواء أكان الصراع في ميدان المعركة الحربية أم في بقية الميادين التي تتكون ، لتجعل للنصر أو للهزيمة في المعركة الحربية معنى أو جدوى أو دلالة .

النصر الذي أتحدث عنه يشير إلى التغيير الذي سبقت الاشارة إليه . يشير إلى نوعية التغير واتجاهه ، يشير إلى قضية التحدى . والتحديات التي تحدث في التفاعلات بين العناصر المتعددة طالما أنها ليست تحديات من طرف واحد ، فإن التعبير الأصح عنها هو كلمة «الصراع» . فالتحدي من طرف عندما يقابله تحدي من طرف آخر ، يصبح صراعاً بين طرفين أو بين أطراف . وهو شيء

انساني عادي ولا وجہ للاعتراض عليه ولا وجہ للخوف والوجل منه ،
ولا وجہ للهرب من أمامه ، ولا معالجته بالشكوى والضيق .

الصراع قضية انسانية بدأت ببداية الحياة ، وهو مستمر مع الحياة .
والقضية هي كيفية التعامل معه لتغليب أحد الأطراف على الأطراف الأخرى
وهو ما يسمى بالنصر مع تعدد صيغة و مجالاته وما يتربّع عليه . والنصر مفهوم
ديناميكي يمثل تحقيق غلبة الارادة واحراز تغير مخطط له بوعي و تحديد و فكر
واضح ورؤيه شاملة نافذة .

وعندما أقول أن هذه بعض مسئوليات الجامعة باعتبارها تمثل الموقع
الفكري المتقدم ، والقيادة التي تستطيع أن تتأقلم لتقدم هذه المعطيات ، فإن
هذه المعطيات لا يمكن أن تتم إذا كانت الجامعة برجا عاجيا ، وإنما
هي - بالضرورة - عملية مرتبطة بتحقيق التوازن بين الكليات بعضها مع
بعض . وهذا هو المدخل لكسب أي صراع . وعندما أقول كسب أي
صراع ، فأني لا أقصد - بالضرورة - حق القوى المجاهدة ، ولكن أقصد أن
يكون التعامل مع الصراع هو الوصول إلى صيغة تستطيع عن طريقها
الاستفادة من هذه القوى التي لاح لوهلة أولى أنها قوى مدمرة . هذه القوى
المدمرة - إذا استطعنا بصيغة إيجابية أن نحصل على العناصر الإيجابية فيها ،
واستطعنا أن نجعلها متفاعلة بما لدينا من عطاء حضاري - فربما تكون نتيجة
الصراع الوصول إلى مستوى متتطور من أصالتنا نحن .

هذه المعانى هي ما لخصناه في أن مهمة التعليم الجامعي في قيادة التغيير
الاجتماعي تقوم على عنصري تنشيط وتوجيه التفاعل الاجتماعي ، وتحقيق
التوازن بين البنية الاجتماعية والمتحركة إلى الأمام والقيادات في مجالات
التخصص .

دور الجامعة في تخرج القوى البشرية المتخصصة :

أما دور الجامعات في تخرج القوى البشرية فسوف أتحدث عنه بعد قليل ، لأنه أسهل القضايا ، إذ أن عملية حسابات المرحلة الحضارية التي تمر بها منطقة الخليج ، ومقومات هذه المرحلة واحتياجاتها من الأطباء ، ومن المهندسين ، ومن الأذاعيين ، ومن الإعلاميين ، ثم تحطيط أقسام وبرامج الجامعة ل لتحقيق هذه التخصصات ، ليست أعقد قضايا الحديث في هذا الموضوع ، بل ربما كانت أوضحتها : أوضحها لأننا عندما نقول : أن خطة وزارة الإعلام في دولة قطر خلال السنوات الخمس المقبلة تحتاج إلى كذا مهندساً ، وكذا إعلامياً ، وكذا فنياً ، وكذا .. وكذا .. فان عملية التعامل كما وكيفا مع هذه المتطلبات تصبح واضحة .

دور الجامعة في البحث العلمي :

وبالنسبة دور الجامعة في البحث العلمي ، فإن البحث العلمي لابد أن يكون مرتبطاً بصيغة المجتمع ، وبظروفه وبرحلته الحضارية . وهذه قضية يسهل فيها الوقع في الزلل . لأننا في كثير من الأحيان عندما نتحدث عن البحث العلمي نتصور أن العلم لا وطن له ، وهذا ليس صحيحاً بالضرورة . ولعلكم تلاحظون أنني أقول : ليس صحيحاً بالضرورة ، لأنه قد يكون صحيحاً أحياناً . فعندما أقول : أن العلم لا وطن له ، وأخذ هذه العبارة بتعميم فاسد يمكن أن تؤدي إلى أن أشغل بالبحث في قضايا ليست متوازنة بالنسبة إلى احتياجات مجتمع ما . فاحتياجات مجتمع ما ، وظروف مجتمع ما إنما تملأ أولويات معينة بالنسبة للبحث العلمي . والبحث العلمي الذي أتحدث عنه لا يفرق بين الأبحاث الأساسية والأبحاث التطبيقية ، لأننا نحتاج

إلى كل منها . نحن لا نستطيع أن نتحرك دون أبحاث أساسية . ولا نستطيع أن نتحرك بدأهه دون بحث حول التطبيق وفي مجالات التطبيق ، ولكن القضية : ما هي أولويات هذه الأبحاث الأساسية ؟ وما هي أولويات هذه الأبحاث التطبيقية ؟ ما هو الممكن ؟ وما هو المستحيل ؟ والممكن والمستحيل أيضاً مصطلحان ديناميكيان متراوحتان ، فما هو ممكن الآن قد يكون ضئيلاً للغاية غداً ، وما هو مستحيل الآن عما يتسع الإطار الذي نتحرك فيه قد يكون ممكناً غداً أيضاً ، ومع ذلك فما زالت هناك حدود لما نستطيعه وما لا نستطيعه .

البحث العلمي لابد أن يكون متوائماً . أعني أن يكون مرتبطاً بتطور حركة المجتمع ، وبما يريد هذا المجتمع ، وبما يستطيعه هذا المجتمع .

الجامعة الحقيقة والجامعة الشكل :

وهذه الأمور الأربع : البحث العلمي ، وخدمة المجتمع ، وتخرج القرى البشرية ، وقيادة التغيير الاجتماعي ، هي العناصر التي تميز بين الجامعة الحقيقة ، والجامعة الشكل . وهنا في الخليج وفي كل مكان على الساحة العربية نحن في أشد الحاجة إلى الجامعة الحقيقة التي تؤدي وظائفها وتحقق الأمال فيها . وفي أشد الحاجة إلى التمييز بين الجامعة الحقيقة والجامعة الشكلية ضئيلة أو عديمة الجدوى . والجامعة حقيقة أو شكلية هي ملتقي من الأساتذة والطلاب يتحدثون ، ويتحاورون ، ويقرءون ، ويكتبون . ولذلك يجب أن تكون القضايا المميزة الفارقة مطروحة مثل : ما الذي يفعلونه بالنسبة للتغيير الاجتماعي ؟ ما الذي يفعلونه بالنسبة لبحث علمي ذي بال ؟ ما الذي يفعلونه بالنسبة لدفع حركة الهيكل الاجتماعي بصيغة معينة ؟ فما لم تكن هذه

القضايا كلها مطروحة ، وما لم يكن هناك حديث وافر عنها ، فهذه جامعة شكل . شكل الجامعة : مبان ، صرح عال ، قد يكون هذا كله ، ولكن المضمون هو الذي يميز جامعة عن جامعة ويصنفها تحت أى النوعين .

والأن نجد السؤال الذي يطرح نفسه :
لماذا يتحتم انشاء جامعة أو جامعات في منطقة الخليج ؟

ويثور في النفس التساؤل الآتي : ألا تقوم المجتمعات بدون جامعات حتى في ضوء هذا الذي تحدثنا عنه ؟ والجواب : بلى تقوم المجتمعات بدون جامعات ، بل أن الجامعات الرديئة - كما لا حظتم - قد تكون عبئاً على المجتمع . ويعنى أنها قد تستنزفه وترهقه ، ويعنى أنها قد تستنزف موارد ثمينة دون أن تؤدي إلى عطاء ، أو قد تؤدي إلى عطاء يرهق كاهل المجتمع بعمالة غير منتجة ، بعمالة لا تؤدي وظيفة ، ولكن قد تستنزف المزيد من الموارد .

ما يميز أي شيء من ناحية حقيقته هو ضروريته . وضرورية الشيء هي : أن يقوم بوظيفة لا تتحقق بدونه ، أولاً تتحقق بدونه بنفس الكفاءة . فإذا كانت هناك وظيفة لا تتحقق بدون الجامعة ، أولاً تتحقق بدون الجامعة بالكفاءة نفسها . اذن فالجامعة ضرورية ، ومالم يكن هناك هذا المعيار فالجامعة ليست ضرورية . وإذا كانت الجامعة ضرورة وضرورية ، فهي ضرورة وضرورية طالما أنها تؤدي هذه الوظائف . وعندما لا تؤديها بدرجة كافية تكون غير متوازنة وتكون عبئاً . وهذه هي الاجابة المنهجية على السؤال المطروح . أن الجامعة ضرورية في منطقة الخليج إذا قامت قادرة على تأدية وظائفها ومهامها . وهي ضرورية لأنها لابد أن تقوم إذا كان لهذه المجتمعات أن تمارس حياة ناهضة عصرية أصلية .

نشأة الجامعات بالخليج :

ومن الطبيعي في مناقشة نشأة الجامعات الخليجية أن يتضمن ذلك هل نشأت الجامعات في الخليج باعتبارها ضرورة بالتفسير الذي عرضناه أو نشأت لاعتبارات أخرى ؟ لقد بدأت الجامعات في السعودية بجامعة الملك سعود ، فهي أقدمها ، ولقد احتفلنا في العام الماضي بمرور ربع قرن على إنشائها . والجامعة التي تلت الجامعات السعودية تاريخياً هي جامعة الكويت ثم جامعة قطر ، ثم جامعة الإمارات ، ثم الكلية الجامعية في البحرين . ونحن على وشك مشاهدة بزوغ جامعة جديدة في سلطنة عمان : هي جامعة السلطان قابوس . أضف إلى ذلك جامعة الخليج ، وهي الجامعة الاقليمية في الخليج . أما الجامعات العراقية ، فهي تمثل نظاماً خاصاً له تدرجه التاريخي الحضاري المميز ويستحق أن يكون له حديث منفرد .

والتعليم الجامعي في الخليج ليس ظاهرة منقطعة عن التعليم الجامعي في الوطن العربي وفي مصر بالذات ، بل أن الحديث عن الثقافة والتعليم في أي بلد عربي يستحيل دون أرضية عن الوطن العربي كله ، وجامعة القاهرة الأم والجامعات المصرية مازالت تمثل الرصيد البشري الضخم للجامعات العربية التي أنشئت بعد ذلك من المحيط إلى الخليج . ويبدا تاريخ جامعة القاهرة قبل سنة ١٩٠٨ بكثير ، بالرغم من أن جامعة القاهرة قد احتفلت هذا العام بمرور خمسة وسبعين عاماً على إنشائها ، ولكن جامعة القاهرة في حقيقتها بدأت بجموعة من الكليات : كلية الطب ، أو مدرسة الطب ، ومدرسة الهندسخانة ، ومدرسة الألسن ، مع بدايات القرن التاسع عشر .

وقد درجنا على أن نقول أن جامعة القاهرة هي أولى الجامعات في الشرق العربي وأحياناً نقول أنها أول الجامعات الحديثة حتى لقد أصبح هذا التعبيرأسما

أكثر منه صفة ، ولكن الحياة الثقافية والحضارة الإسلامية أفرزت الجامعات في المنطقة العربية الإسلامية قبل ذلك بكثير .

مفهوم ملتقى ، أو مجتمع ، من طلاب العلم والباحثين مفهوم قديم ، مفهوم مجموعة من الناس تتجرد للتفكير ، وتعطي ثمار فكرها للناس مفهوم قديم ، مفهوم مجموعة تعطي عمرها كله للبحث في دقائق الأمور وتجد اللذة والمجد والفوز في هذا النوع من الحياة الداخلية الجوانية مفهوم قديم . والفكر الانساني متراوط ومتشابك والجامعات كلها تاريخياً وفكرياً تقليد انساني تدرج في صيغ وصور متعددة .

وفي مناخ الحضارة الإسلامية قامت الجامعات ، قامت بصورة طبيعية وتدرج منطقي ، وقامت بمعنى أقرب ما يكون إلى المفهوم الحديث ، وانتشرت وسادت وتقدمت كأى مجتمع طبيعي مستقر . وهنا يفيدني جداً استخدام تعبير «مجتمع» بالنسبة للجامعة . وكأى مجتمع فهي قابلة للقوة والضعف قابلة للقيام والزوال قابلة للشحوب ، وقابلة لأن تصير شكلاً ، وقابلة لأن تنشط أو تنشط وتعود إليها الحياة ، وهذا ما حدث فعلًا للجامعات الإسلامية في المشرق والمغرب . أما ما الذي فعلته هذه الجامعات في الحضارة الإنسانية فهذا حديث يطول وهو معروف على آية حال .

ما يعنينا الآن أنه في غيبة جامعة الفكر المتقدم لا يستطيع المجتمع البقاء باحتياجاته وأن يظل صحيحاً قادراً على الحركة والبقاء والتقدم . فهو مجتمع لا يستطيع أن يتحمل مفاجآت الحضارة الحديثة التي توقفنا عن المشاركة فيها ، وتوقفنا عن بناء البنية القادرة على تحمل أعبائها ، وتوقفنا عن بناء نوعية الفرد ، ونوعية النظام الذي يستطيع أن يفوز في صراع مع القوى الأخرى .

ولا أقول أن هذا كله مسئولية الجامعات وحدها ولكنني أركز على دور الجامعات لأن هذا موضوع الحديث في هذا المقام .

وهكذا لم تستطع جامعة الأزهر - ولنأخذها مثلاً باعتبارها أعرق وأبرز الجامعات التي كانت قائمة فيها قبل القرن العشرين - أن تقوم بالوفاء باحتياجات المجتمع عندما فوجيء بالحاجة إلى التعامل مع عنصر أسرع في حركته عما نستطيع التعامل معه .

وعندما أقرأ العبارة التالية في عمق وتأمل : « ومن عجيب أمر الفرنجة أنهم كانوا إذا قالوا لجنودهم : (مارش March) فانهم يশون » أجدها عبارة بالغة الدلالة ، عظيمة الأهمية ، تختصر في هذه الكلمة القليلة مفهوم التحدى ، ومفهوم الصراع الذي لابد أننا تعرضنا له مع بداية القرن التاسع عشر . فقد رأى صاحب الملاحظة أن هذا الموقف ملفت للنظر وجدير بالتأمل . وجدير بالتأمل العميق أيضاً أن صاحب العبارة لم يذكر أننا أيضاً نصطف في عجلة عندما يؤذن المؤذن ، ونستطيع - ولو كنا بالألف - أن نسجد وأن نرکع وأن نقوم بكلمة من الأمام .

ونتيجة للصدمة الحضارية التي تعرضنا لها بلقائنا مع جحافل الغرب تبيناً أن الأمر مثلاً يحتاج إلى جيش حديث ، والجيش الحديث ليس محاربين فقط ، وإنما يحتاج الأمر إلى أطباء ، وإلى مهندسين ، وإلى معلمين من حضارة أخرى لا نفهم ما يقولون . اذن يحتاج الأمر إلى مترجمين ، فنشأت مدرسة (المهندسخانة) ، ومدرسة الطب ، ومدرسة الألسن وتطورت الأمور عندما بدأنا نستوعب ، فبدأنا نكتب باللغة العربية* .

* تضم مكتبة جامعة قطر كتاباً باللغة العربية ، ألفه أستاذ مصرى في مدرسة المهندسخانة العليا بالقاهرة عن هندسة الطرق مطبوع في بداية القرن التاسع عشر ، وهو موجود ويمكن الاطلاع عليه .

لقد استطعنا استقادم الأساتذة ، كما استطعنا إيجاد البناء وتجهيزه وبقيت مشكلة الطلاب . وهى ليست مشكلة نوعية بقدر ما كانت مشكلة حضارة مجتمع . وأصبح من الضروري - وربما هذه حالة نادرة في التاريخ - أن نلجم إلى تجهيز الطلاب فأنشئت مرحلة تعليمية تسبق هذا التعليم العالى عرفت باسم «المرحلة التجهيزية» ولكن التلاميذ المتأهلين لهذه المرحلة لم تكن لديهم المتطلبات الكافية للنجاح في هذه المرحلة ، فاحتاج الأمر أن ننشئ مرحلة تسبق ذلك اسمها «المرحلة التحضيرية»، نحضر التلاميذ ، ثم نجهزهم ، ثم نقدمهم لهذا التعليم ، وبالتالي نشأ سلم تعليمي كامل يقال له التعليم الحديث . وأنا هنا أحتفظ على كلمة : «تعليم حديث» لأنـه - وإن كان متواهماً مع صيغ التعليم المنقول من الغرب - بما في ذلك نظم المأكل والملابس والسلوك - في اشارة واضحة إلى علاقته بحضارـة أجنبـية ومتـىـز واضح لعلاقـة بـحضارـة الأصـيلـة - الا أنه فقد أعظم عـناصرـه التي تستـطـيع أن تعـطـيه مـضمـونـاً حـقـيقـياً يـبـرـرـ وجودـه وـيـضـمـنـ استـمرـارـه وـمنـوهـ ، وـتعـطـيـ اـشـبـاعـاًـ لـهـذاـ المـفـهـومـ الـذـيـ تـحدـثـناـ عـنـهـ ، مـفـهـومـ الـضـرـورـةـ منـ نـاحـيـةـ الـفـعـلـ ، لـأنـهـ فقدـ مـفـهـومـ الـمـوـاءـمـةـ ، معـ الحـضـارـةـ وـالـثـقـافـةـ الـأـصـيلـةـ . اـرـتـبـطـ هـذـاـ التـعـلـيمـ بـمحاـولةـ غـرسـ اـطـارـ حـضـارـيـ يـتـعـارـضـ أـحـيـاناًـ ، وـيـخـتـلـفـ فـيـ أـغـلـبـ الـأـحـيـانـ عـنـ الـقـاعـدـةـ الـتـيـ كـانـ مـنـ المـفـروـضـ أـنـ يـقـومـ عـلـيـهـاـ . وـبـالتـالـيـ بـدـأـ التـنـاقـضـ وـالـصـرـاعـ الدـاخـلـيـ الـذـيـ يـؤـديـ إـلـىـ مـزـيدـ مـنـ الـمـقاـوـمـةـ الدـاخـلـيـةـ ، يـؤـديـ إـلـىـ تـقـلـيلـ الـقـدرـةـ عـلـىـ الـعـطـاءـ الـحـضـارـيـ الـذـيـ نـلـمـسـ آـثـارـةـ بـكـلـ وـضـوحـ فـيـ الـوقـتـ الـحـاضـرـ ، وـخـصـوصـاًـ عـنـدـمـ اـتـسـعـ قـاعـدـةـ التـغـرـيبـ وـانتـشـارـ التـعـلـيمـ فـشـمـلـتـ الـعـالـمـ الـعـرـبـيـ وـالـكـثـيرـ مـنـ الـمـجـتمـعـاتـ الـاسـلـامـيـةـ . وـكـانـ التـأـثـيرـ الـفـرـنـسـيـ وـاضـحاًـ فـيـ شـمـالـ اـفـرـيـقيـاـ وـفـيـ سـورـياـ وـلـبـنـانـ ، وـكـانـ التـأـثـيرـ الـانـجـليـزيـ وـاضـحاًـ فـيـ مـنـاطـقـ أـخـرىـ . وـتـرـتـبـ عـلـىـ ذـلـكـ

مراحل طويلة من الصراع السياسي ، والتغيرات الاقتصادية ، والمجتمعية التي ما زالت في حركتها وفعلها حتى الآن .

نشأة التعليم الجامعي بمنطقة الخليج وعلاقته ببعض التغيرات :

حينما انتقلنا إلى مشارف العقد الخمسين - قبلها أو بعدها حسب الموضع - بدأت منطقة الخليج تتأثر بوضوح ببعض الأحداث والتغيرات التي كان لها أثراً في نشأة التعليم الجامعي ، ومن أهمها :

١ - مرحلة الاستقلال السياسي :

اتسمت الخمسينات بأنها المرحلة التي حصل فيها عدد كبير من الدول على استقلاله السياسي . ولم يكن هذا من قبيل الصدفة ، فلقد توازن قوتان عظيمان : الكتلة الشرقية ، والكتلة الغربية بما تركا من منطقة تعاون ، وعندما تعطل وتحيد أحدي القوتين قوى القوة الأخرى في منطقة التعاون - يصبح من الممكن سياسياً وقانونياً . ولندع قضية : «حضارياً» مؤقتاً . أن تحصل هذه الدول على استقلالها السياسي ، وأن تنتهي للأمم المتحدة . هذا ما حدث ، فقد اتسمت فترة الخمسينات بظاهرة ضخمة من الاستقلال السياسي وحروب التحرير والانتصار فيها . وتغيرات كبيرة في العلاقات الدولية بين الدول الصغرى وبعضها ، وبينها وبين الدول الكبرى ، كما تغيرت صيغ هذه العلاقات وانخذلت مسارات غير تقليدية .

٢ - التغيرات الاقتصادية :

واتسمت هذه الفترة الزمنية بالنسبة لدول الخليج بالذات بتغيرات اقتصادية فذة ذات ملامح خاصة تمثل صيغة تاريخية غير عادية ، باكتشافاتها

البترولية الهامة التي تمثل قيمة استراتيجية كما تمثل دخولاً وعوائد مالية لم يسبق لها مثيل . وهذا الذي حدث ليس له مثيل في مناطق العالم الأخرى بهذا النمط أو الاتساع .

٣ - رصيد الخبراء والأساتذة على مستوى الأمة العربية :

وبالاضافة إلى كل ما سبق ، ونتيجة لاعتبارات كثيرة لا مثيل لها في مناطق العالم الأخرى ، ولأسباب تاريخية ودينية وحضاروية وثقافية - أمكن ظهور وفرة من الخبراء ، والأساتذة على مستوى الأمة العربية - ومن مصر بالذات - يستطيعون أن يقيموا التعليم ، والتعليم الجامعي بأنواعه المختلفة في العراق ، وفي سوريا ، وفي منطقة الخليج كلها بدءاً بجامعة الملك سعود وما تلا ذلك .

هذه التفاعلات جماعها أدت إلى بروز الحاجة الملحة للجامعات . وبروز هذه الحاجة بوضوح ، ولهذا وجدنا أنفسنا مجاهة مع النقطة الأولى ، وهي : أن الجامعات بمنطقة الخليج ، تنشأ حاجة حقيقة بعد أن تبيأت معظم الظروف والمقومات التي أدت إلى ذلك . وليس مجرد استكمالاً للشكل .

ارتبطة نشأة التعليم الجامعي في الخليج بالعناصر التي أسلفنا ذكرها وهي :-

- أ - مرحلة الاستقلال السياسي .
- ب - التغيرات الاقتصادية وما صاحبها وارتبط بها .
- ج - رصيد الخبراء والأساتذة على مستوى الأمة العربية .

وفي ضوء ملابسات قيام الجامعات وأسباب قيامها وما علق عليها من آمال يثار دائمًا التساؤل عما قدمت الجامعة وعما حققت ، وهل أجبت عن هذه الحاجات الحقيقة التي قامت من أجلها ؟ وبعض السائلين تصدر تساؤلاتهم عن رغبة حقيقة في المتابعة والتقييم والبعض الآخر يسأل من قبيل التشكيك وتصدر تساؤلاته عن يأس - من كل شيء - يريد تعديمه وضعف في الثقة بالنفس لا يريد التغلب عليه استمراء للتقاعس الذي ينبغي أن ننتبه إليه . أن هذا السؤال غير مصاغ بصورة سليمة . فالجامعات ما زالت قائمة فاعلة تحقق وتقصّر معا ، تخطئ وتصيب ، مازال دورها في الصراع مستمراً والستار لم يسدل بعد . والصراع ليس موقفاً ولكنه سلسلة من الأحداث والواقع والواقف تستغرق الزمن العريض - ماض وحاضر ومستقبل - . وإلى أن تطوى الصفحة وهي لا تطوى في مثل هذه المجالات فالاجابة لا يمكن أن تكون بنعم أو لا . ولذلك فاني أقول : أن الاجابة عن السؤال ليست بحدث أولم يحدث ، ولكن بما هو قدر الطاقة والوعي الذي ينبغي أن نضعها فيه لكي يحدث ، سواء أحدث بدرجة كافية فيما مضى ، أم يحتاج إلى أن يحدث في المستقبل . السؤال والأجابة توجيه للعاملين في حقل الجامعات للتأمل والبحث والتخطيط والتنفيذ بحيث تزيد كفاءة العمل الجامعي بقدر ما تستطيع وتجنب موقع الزلل والأخطاء والقصور وتحطّتها في جهد له صفة الدأب والاستمرار .

وبالنسبة لمنطقة الخليج وللاعتبارات الاقتصادية النادرة التي تحدث عنها سابقاً . أعني «البترول» قامت برامج التنمية الشاهقة التي نعرفها والتي إتسمت بتسارع خاص ، وخصوصاً في مرحلة السبعينيات ، وأدى ذلك إلى أن كل من الدولة والمجتمع بدأ ينظر إلى الجامعة ، وإلى غير الجامعة أيضاً عندما لم

تستطيع الجامعة الوفاء بما هو مطلوب . فخطة التنمية وهي تزيد قوى بشرية ، كما تزيد خبرة معينة ، ما هو موجود قدمته الجامعة بقدر ما تستطيع ، وما لم تستطع قدمته مصادر أخرى . وهكذا عملت الدولة على أن تسد احتياجاتها من القوى البشرية عن طريق العماله الوافدة بالإضافة إلى التعليم والتدريب .

تطور الجامعات في منطقة الخليج :

تطورت الدول الخليجية كما تطورت الجامعات في منطقة الخليج ، وأصبح الموقف بالنسبة لها وفقاً للاحصاءات في ١٩٨٠^(١) :

السعودية : قدر عدد سكان السعودية بحوالي ١٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ر ٨ في سنة ١٩٨٠م ، المتوقع أن يصلوا إلى حوالي ٣٠٠،٠٠٠ ر ٤٣٠ سنة ٢٠٠٠ .

قطر : قدر تعدادها حالياً بحوالي (٤/١) ربع المليون ، ومن المتوقع أن يصل إلى (٢/١) نصف المليون سنة ٢٠٠٠ بما في ذلك الوافدون .

عمان : قدر تعدادها بنحو ٥٨٠،٠٠٠ ر ٥ (وهناك تقدير آخر بحوالي مليون ونصف) وقد تصل إلى ٤٧٠،٠٠٠ ر ١ سنة ٢٠٠٠ (وهناك تقدير آخر بحوالي مليونين) .

الكويت : قدر تعدادها بنحو ١٤٠،٠٠٠ ر ١ وقد تصل سنة ٢٠٠٠ إلى حوالي المليونين .

(١) حسن الخياط ، الرصيد السكاني للدول الخليج العربية ، مركز البحوث والوثائق ، جامعة قطر ، ١٩٨٢ م .

العراق : قدر تعدادها بحوالي ١٣٠٠٠،٠٠٠ و قد تصل سنة ٢٠٠٠ إلى
حوالي ٢٤٠٢٥٠٠٠ .

البحرين : قدر تعدادها بنحو ٣٨٠،٠٠٠ ، وقد تصل سنة ٢٠٠٠ إلى أكثر
من ١/٢ نصف المليون .

الامارات : قدر تعدادها بحوالي ٨٠٠،٠٠٠ وقد تصل إلى أكثر من
٣٨٠،١٠٠ سنة ٢٠٠٠ .

هذا عن تعداد السكان .

والجدول رقم (١) يبين عدد الجامعات بدول الخليج ، وعدد الطلاب بكل
جامعة ذكوراً وإناثاً .

جدول رقم (١)

بيان عدد الجامعات بدول الخليج ، وعدد الطلاب بكل جامعة
موزعين حسب الجنس *

المجموع	عدد الطلبة		عدد الجامعات	الدولة
	إناث	ذكور		
٦٣٥٦٣	١٩٨٦٠	٤٣٧٠٣	٨	السعودية
١٤٤٥٤	٧٨٢٢	٦٦٣٢	١	الكويت
٤٠٦٥	٢٤٨٣	١٥٨٢	١	قطر
٥٠٤٨	٢٤٧٢	٢٥٧٦	١	الامارات
١٠٦٣	الجامعة الكلية للتكنولوجيا للكليات	٢٢٠٠	٢	البحرين
٨٢٧٧٦				
٢٥٥٨٦	٥٧١٩٠		٦	العراق

* مكتب التربية العربي لدول الخليج ، دليل التعليم الجامعي في دول الخليج العربية ،
الرياض ، ١٩٨٣ م.

هذه الأرقام برغم كونها لا تمثل الواقع اليوم - بناء على كون الاحصاءات النشرة متخلفة عن الحاضر بعض الشيء - الا أنها مهمة ، لأنها تعطي معنى ودلالة ، ولو لم نتحدث عن الكيف في هذه الأرقام .

وهؤلاء الطلاب يمثلون جميع الطلاب الموجودين فعلاً في الجامعات في وقت الاحصاء ، وهم حوالي ٦٣٠٠٠ طالباً وطالبة في السعودية ، وجامعة الكويت بها ١٤٠٠٠ طالباً وطالبة ، وجامعة قطر فيها ٤٠٦٥ طالباً وطالبة . وفي أول العام كانوا ٤٢٠٠ طالباً وطالبة ، ولاعتبارات معينة أصبحوا ٤٠٦٥ طالباً وطالبة بالإضافة إلى حوالي ٣٥٠ طالب وطالبة بالدراسات العليا سأتحدث عنهم بعد قليل .

والأمارات فيها حوالي ٥٠٠٠ طالباً وطالبة ، والبحرين تضم حوالي ٣٢٠٠ طالب وطالبة ، باعتبار أن كليات البحرين تدخل في نطاق كونها الجامعة ، وهى على وشك ضم مجموعة الكليات فيها : الكلية الجامعية ، وكلية الخليج إلى عدد آخر لتكون جامعة البحرين . والعراق فيها حوالي ٨٣٠٠٠ طالب وطالبة .

الجامعات السعودية .

وتشمل الجامعات بالمملكة العربية السعودية : الجامعة الأم : جامعة الملك سعود ، والجامعة الاسلامية ، وجامعة البترول والمعادن ، وجامعة الملك عبد العزيز ، وجامعة الامام محمد ، وجامعة الملك فيصل ، وجامعة أم القرى ، ووكالة رئاسة البناء ، وهى النظام الجامعي للبنات في الجامعات السعودية .

وأما بيانات عدد الطلاب بها ذكوراً وإناثاً على مستوى مرحلتي

* تضم جامعة قطر الآن ٤٦٥٨ طالباً وطالبة .

جدول رقم (٢)

بيان بعدد الطلاب بمحلين البكالوريوس والدراسات العليا بجامعات المملكة العربية السعودية
موزعين حسب الجنس.

الجامعة		مرحلة الدراسات العليا		مجموع	
		ذكر	إناث	ذكر	إناث
جامعة الملك سعود		١٣٧٩٤	٢٠٧	٢٤٨	٥٠
جامعة الإسلامية		٢٥٧	-	١٨١	-
جامعة البترول والمعادن		٣٠٥٤	-	١٣٤	-
جامعة الملك عبد العزير		٣١١٠١	-	٩٥٢	-
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية		٦٥٤١	-	١٠٠١	-
جامعة الملك فهد		٦٤٥٦٠	-	١٠٠١	-
جامعة أم القرى		٣٣٤	-	٢٢٨	-
وكالة الرئاسة العامة للكليات البنات		٤٨٦٩	-	٦٨٢٤	-
جامعة أم القرى		٤٠٨٢	-	٦٩٧١	-
جامعة الملك فهد		١٤٣٠	-	١٤٣٠	-
جامعة سعود		٧٦٢	-	٤٨٦٩	-
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية		٤١٠٧	-	-	-
جامعة الملك عبد العزير		٦٧	-	-	-
جامعة البترول والمعادن		٣٠٥٤	-	-	-
جامعة الملك سعود		٢٥٧	-	-	-
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية		١٠٩٦	-	-	-
جامعة أم القرى		٢٨١٩	-	-	-
جامعة الملك فهد		٤٠٨٢	-	-	-
جامعة أم القرى		٣٣٤	-	-	-
جامعة الملك عبد العزير		١٠٩٦	-	-	-
جامعة الملك فهد		٦٩٧١	-	-	-
جامعة الملك عبد العزير		٤٨٦٩	-	-	-
جامعة الملك عبد العزير		٦٣٤	-	-	-
جامعة الملك عبد العزير		٣٠٥٤	-	-	-
جامعة الملك عبد العزير		٢٥٧	-	-	-
جامعة الملك عبد العزير		١٣٤	-	-	-
جامعة الملك عبد العزير		١٨١	-	-	-
جامعة الملك عبد العزير		١٣٣	-	-	-
جامعة الملك عبد العزير		١٣٤	-	-	-
جامعة الملك عبد العزير		١٣٦	-	-	-
جامعة الملك عبد العزير		١٣٧٩٤	-	-	-

* المملكة العربية السعودية - مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي - قسم الأحصاء ، إحصاءات التعليم في المملكة العربية
السعودية ، العدد ١٥ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ / ١٩٨١ .

المملكة العربية السعودية - مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي - قسم الأحصاء ، إحصاءات التعليم في المملكة العربية

البكالوريوس ، والدراسات العليا ، فيوضحها الجدول رقم (٢) .
وعندما ننظر إلى تجربة الجامعات السعودية نجد بوضوح محاولة للتعامل مع
احتياجات المجتمع السعودي : ما بين الاحتياجات المرتبطة بعد التغير
الاجتماعي ، والاحتياجات المرتبطة بالقوى البشرية والقوى العاملة ، ولذلك
نجد أن جامعة البترول والمعادن ليست بجامعة نمطية ، ومن الواضح توجهها
التكنولوجي ومحاولتها التعامل مع دولة بترولية تعتمد اقتصادياً - وفيما يرتبط
بهذا العنصر الاقتصادي من تطور اجتماعي - على قوى بشرية من نوع معين .

وجامعة الملك فيصل - وهي جامعة غير نمطية أيضاً - توجهها بالدرجة
الأولى نحو تخریج قوى بشرية تشعر المملكة أنها في حاجة إليها ، ففيها كلية
الزراعة ، وفيها كلية الطب ، وفيها تأكيد على الكليات العملية .

وجامعة الإمام محمد . وجامعة المدينة المنورة جامعتان ربطتا بين استشعار
موقع المملكة ومسئولياتها من الناحية العقائدية الإسلامية وعلاقتها
بالدول الإسلامية في الخارج ، فهما يتميزان بهذا الجانب .

أما الجامعات الأخرى ، فهي أقرب ما تكون إلى الجامعة النمطية .
وإذا تناولت الجامعات السعودية بشيء أكثر من التفصيل ، فتحدثت عن
أعداد الذكور والإناث وفقاً للجنسية السعودية وغير السعودية ، ثم تحدثت عن
المهارات التدريسية ، فأرجو أن تتبه إلى الفرق بين جامعة الملك سعود وجامعة
آخر في نسبة أعضاء هيئة التدريس من المواطنين ، وأعضاء هيئة التدريس
من غير المواطنين .

والجدول رقم (٣) بين الكليات والطلبة وأعضاء هيئة التدريس بمختلف
الجامعات بالمملكة العربية السعودية .

بيان بعد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك العربية السعودية
موزعين حسب الجنسية والجنس.

وأما جامعة الكويت فنجد أنها قد أخذت توجهاً خاصاً بظروف الكويت باعتباره مجتمعاً يتسم بسمات خاصة في منطقة الخليج ، إلا أن هذا التوجه يغلب عليه الطابع الذي يحاول أن يربط قضية التعليم الجامعي بالمعنى الليبرالي المعروف بالتزام الدولة بعمالة الخريجين ، وربما كانت هذه أحدى المشكلات التي لا مناص من أن نتحدث عنها حينما نتحدث عن جامعة قطر .

وبالنسبة للبحرين فإن التوجه لقيام تعليم جامعي يهدف إلى إعداد قوى بشرية قضية باللغة الواضح . وحتى هذه اللحظة لم تعلن البحرين عن قيام جامعتها ، وربما للدلالة على أهمية تخريج قوى بشرية تقنية . كلية الخليج للتكنولوجيا توجهها نحو تخريج التكنولوجيين معروفة ، وكذلك كلية الفندقة ، والكلية الجامعية . فهذه كلها نشأت بداعية لتخريج قوى عاملة ، وهي الآن تستكمل عناصرها لاستكمال الأبعاد الحضارية ، ولم يعد هناك مجال الآن لأى جدل حول الدور الحضاري الذي لا يمكن أغفاله بالنسبة للجامعة ، سواء وجهنا الجامعة هدف نريده ، أم هدف تقوم هي بتحقيقه .

وجامعة قطر تستحق أن أتكلم عنها بوفاء أكثر ، وقد يكون من المفيد أن أشير إلى أنه في سنة ١٩٧٣م عندما قامت جامعة قطر بذاتها - بعكس الكثير من جامعات العالم - بكلية التربية ، فغالبية الجامعات التقليدية المسماة بالحديثة قامت بها كليات التربية متأخرة ، ولكننا هنا بدأنا بكلية التربية ، لأن التحسين الذي كان موجوداً عندما بدأت جامعة قطر هو أن وزارة التربية والتعليم تحتاج إلى مدرسين قطريين . وشعور المجتمع القطري باحتياجه إلى الجامعة بدأ في نهاية السبعينيات . وقد جاءت مجموعة من اللجان والوفود لبحث هذا الموضوع ، وكان الرأي المطروح وقتذاك هو

إنشاء كلية تكون مدة الدراسة بها سنتين ، لتخریج موظفين ، وتخريج فنيين في بعض المجالات بدلاً من قيام الجامعة . وعلى أية حال ، تغلب التيار الذي يقول : أن قطر تحتاج - فعلاً - إلى قيام جامعة مستكملة كل عناصرها الحضارية . ونشأت الجامعة بكليتين للتربية أحداهما للبنين ، والأخرى للبنات . ثم قامت كلية العلوم وكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية وكلية الهندسة وفقاً لخطة متکاملة عدلت عدة مرات ، وتكاملت في كل مرة .

ومن الناحية الواقعية فبدلاً من أن تستكمل جامعة قطر مسیرتها وفقاً لمخططها ، وتقوم فيها كلية كاملة للإعلام ، وكلية كاملة للادارة والاقتصاد وللاعتبارات التي تعرفونها وخصوصاً العنصر المکانی ، والمباني إلى آخره قامت في الجامعة شعبة للصحافة كتخصص فرعی ، وشعبة للمكتبات كتخصص فرعی كما قامت فيها - بالإضافة إلى هذا - شعبة الاقتصاد المتزلي ، وشعبة التربية الفنية وشعبة التربية الرياضية . ومعنى ذلك : أن جامعة قطر لم تغفل عنصر المجتمع ، وأنه في حاجة إلى قوى بشرية ، وخصصات معينة .

وجامعة قطر في واقع الأمر جامعتان ، وللجامعتين نوعان من المشاكل ، ونوعان من الإيجابيات ، فلدينا جامعة للبنين ، وجامعة للبنات .

فمن ناحية خريجي جامعة قطر من البنين لا توجد مشكلة إطلاقاً ، بل المشكلة هي إننا لا نستطيع كجامعة أن نوفي المجتمع القطري باحتياجاته حتى سنة ألفين . ولا أقصد بالاحتياجات احتياجات وزارة التربية والتعليم فقط . فكما هو واضح أن خريجي جامعة قطر من كلية التربية ، والذين قامت كلية التربية بتخریجهم كمدرسین - اتجهت الغالبية العظمى منهم إلى العمل في ميادين أخرى غير التدريس ، وغير وزارة التربية والتعليم . وبرغم كل الجهد

التي بذلت لمعالجة قضية العزوف عن العمل في التدريس ، فان المشكلة الأساسية أنه طالما أن هناك قوى جذب في المجتمع للخريجين ، وقدرة على المنافسة أكثر ، فسوف يستمر التسرب من خريجي كليات التربية إلى أماكن أخرى في الدولة ، وأنا لا أتصور أن هذا يمكن توقفه في وقت قريب .

وبالنسبة للبنات هناك مشكلة أخرى ، وهى أن غالبية جامعة قطر من الطالبات . ولو تأملنا الأرقام التالية ، لوجدنا أن كلية التربية في مرحلة البكالوريوس فيها ٦٠٠ طالباً ، و ١٢٠٠ طالبة ، أى الضعف من البنين ، ونجد في كلية الانسانيات ٣٠٠ طالباً ، و ٣٠٠ طالبة . وفي كلية العلوم ١٦٠ طالباً ، و ٢٢٠ طالبة . وفي كلية الشريعة ١٠٠ طالب ، و ١٥٠ طالبة تقريباً أما كلية الهندسة ، فليست بها طالبات . وتضم جامعة قطر حوالي ٢٥٠٠ طالبة ، و ١٥٠٠ طالباً .

والجدول رقم (٤) يبين عدد الطلبة من الذكور والإناث في جامعة قطر في مرحلتي البكالوريوس ، والدراسات العليا .

جدول رقم (٤)
بيان بعد طلاب جامعة قطر بر حانى البكالوريوس والدراسات العليا
موزعين حسب الجنس والكليات

الكليات	مرحلة البكالوريوس			مرحلة الدراسات العليا		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
التمهيدى	٣٠٧	٦٤٠	٩٤٧	-	-	-
كلية التربية	١٢٠	١٧٩	٣٠٩	٦١	١٤١	٢٠٢
كلية الإنسانيات	٥٩	٧٥٧	٨١٦	٢١	٣٨١	٤٤٦
كلية العلوم	٢٨١	٣٣	٥١٤	٨	٣٣	١٣
كلية الشريعة	٢١٩	٢١	٤٣٠	-	-	-
والدراسات الإسلامية	١٤٣	١٦٢	٣٠٥	٢٦٩	٣٧٦	٦٤٠
كلية الهندسة	-	١١٩	١٥٨٢	١٦٣	١٦٣	٢٤٨٣
المجموع الكلى	١٥١	٣١٠	٦٥٣	٢٤٨٣	٣١٠	٣١٠

والسبب في قلة عدد الطلاب معروف ، وهو أن نسبة من خريجي الثانوية العامة يذهبون إلى حقل العمل مباشرة أو يذهبون للدراسة في الخارج ، وهو الشيء غير المميسر بالنسبة للطلاب ، كما أن بعض التخصصات التي يقبل عليها الطالب الذكور تخصصات متعددة وغير موجودة في جامعة قطر ، فجامعة قطر لا تضم كلية للطب ، ولا تضم - بعد - كلية للادارة والاقتصاد ، ولم تضم كلية للزراعة ، ولا تضم كلية الطب البيطري ، ولا تضم كليات عسكرية ، إلى آخر هذه الأشياء ، واذن فليس هناك غرابة في هذا الوضع .

وفي الوقت الذي يتقبل فيه المجتمع القطري - بكل رحابة صدر ، وب بدون جدل - فتح أبواب التعليم الجامعي على مصراعيه للفتاة . في هذا الوقت نفسه فإن المجتمع القطري لا يتقبل أن تعمل الفتاة القطرية إلا في ميادين محدودة . ومعنى ذلك أنه سوف يكون هناك باستمرار فائض من الخريجات لا تستطيع أن تستوعبه مجالات العمل . تلك هي النقطة الأولى .

أما النقطة الثانية ، فهي أن العالم كله فيه نوعان من التوجهات بالنسبة للعلاقة بين سياسة القبول ، وسياسة العمل . فأما أن يكون الطالب حراف فيما يدرسه ، ولا تلتزم الدولة بایجاد العمل له ، وأما أن تلتزم الدولة بعمل الخريج ، وفي هذه الحالة فإن الطالب يلتزم بتخطيط المجتمع ، ويتخطيط الدولة فيما يدرسه . يعني : أن الدولة ملتزمة بعمل الخريج إذا درس ما تريده . أما إذا درس الطالب كما يشاء ، فإن الدولة غير ملتزمة بایجاد عمل له . هذان هما النظائران السائدان في بلاد العالم كله .

ونحن هنا لا نلزم الطالب الزاماً بتخصص معين ، ولكننا نستطيع أن

نوجهه ونرشده ، ولكن لا نلزمه الزاماً ، غير أننا ملتزمون - كمجتمع - في الوقت نفسه بتدبير العمل له .

هذه النقطة قد أوجدت الموقف الذي أتحدث عنه ، والذي أشير إليه بالنسبة للمستقبل من حتمية فتح مجالات العمل للخريجية القطرية ، بما لا يتعارض مع أي من القيم الأساسية للمجتمع القطري . ولكنني أستطيع أن أقول وأن أؤكد أنه في إطار هذه القيم ، وهذه الممارسات توجد أبواب عديدة لا نهاية لها من العمل تستطيع أن تستوعب الفتاة القطرية ، ولكنها ليست مفتوحة حتى الآن .

وهناك نقطة أخرى ، وهي أن الجامعات في محاولاتها لخطيط برامجها المستقبلية تحتاج إلى معرفة الخطط التي تقوم عليها حركة الوزارات والمؤسسات والقطاع الخاص في دولة قطر . وهذه لا تتحقق بدرجة كافية في الوقت الحاضر .

لأتحدث عن دولة قطر بشيء من التفصيل ، فإذا تأملنا القطاع الخاص فيها حسب الحالة التعليمية والمهنية وجدنا أصحاب المهن الفنية والعلمية عددهم ٣٠٠٦ عملاً يمثلون ٤٤٪ من جملة العاملين ، بينهم أمي واحد (٠٣٪) ، و ١٠٨ يقرأ ويكتب (٥٩٪) ، و ١٤٨٧ من حملة البكالوريوس (٤٩٪) ، و ١٠٩٠ مؤهلاً متوسطاً (ثانوية عامة ، ودبلوم) ويمثلون ٢٥٪ من جملة أصحاب المهن الفنية والعلمية ، و ٧٦ مؤهلات دون المتوسط (ابتدائية واعدادية) يمثلون ٢٥٪ من جملة أصحاب المهن الفنية والعلمية ، و ١٦٣ من حملة المؤهلات العليا (دبلوم عالي ، وماجستير ،

ودكتوراه) ويمثلون ٤٥٪ من حملة أصحاب المهن الفنية والعلمية ، و ٨١ غير مبينة مؤهلاتهم .

وإذا تأملنا مديرى الأعمال في قطر وجدنا أن عددهم ٢١٠٨ مديرًا يمثلون ١١٣٪ من جملة العاملين في القطاع الخاص ، من بينهم ١٤٨ أمياً (٧٠٪)، و ٤٥١ يقرأ ويكتب (١٩٪)، و ٦٠١ بكالوريوسًا (٢٨٪)، و ٥٨١ مؤهلاً متوسطاً يمثلون (٢٧٪) من المديرين ، و ١٦٦ مؤهلاً دون المتوسط (٧٪)، و ١٤٩ مؤهلات عليا (٧٪)، و ٣٨ غير مبينة مؤهلاتهم .

وإذا تأملنا القائمين بالأعمال الكتابية وجدنا المجموع ٦٠٠٦ يمثلون ٨٨٪ من جملة العاملين في القطاع الخاص ، منهم ٣٨ أمياً (٦٣٪)، ٧٢٢ يقرأ ويكتب (١٢٪)، و ٩٥٢ بكالوريوسًا (١٥٪)، و ٣٤٤٦ مؤهلاً متوسطاً (٥٧٪)، و ٦٩١ مؤهلاً دون المتوسط (١١٪)، و ٦٨ مؤهلاً عالياً (١٣٪)، و ٨٩ غير مبينة مؤهلاتهم .

وإذا تأملنا العاملين بأعمال البيع نجد عددهم ٧٠٥٣ يمثلون ٤١٪ من جملة العاملين في القطاع الخاص ، منهم ٨٤١ أمياً (٩٢٪)، و ٢٥٨٠ يقرأ ويكتب (٣٦٪)، و ٤٩٤ ببكالوريوسًا (٧٪)، و ١٦٥٩ مؤهلاً متوسط (٢٣٪)، و ١٣٨١ مؤهلاً دون المتوسط (١٩٪)، و ٩٧ مؤهلاً عالياً (٩٪) و ٣١ غير مبينة مؤهلاتهم .

وإذا تأملنا العاملين بالخدمات نجد عددهم ٥٦٢٩ يمثلون ٨٣٪ من جملة العاملين في القطاع الخاص ، منهم ١٤٨٦ أمياً (٢٩٪)، و ٢٠٠٢ يقرأ

ويكتب (٥٥٥٪)، و ٦٠ بكالوريوساً (٦١٪)، و ٦٨٨ مؤهلاً متوسطاً (٢٢٪)، ١٣٢٥ مؤهلاً دون المتوسط (٥٣٪)، ٦ مؤهلاً عالياً (١٪)، و ٦٢ غير مبيبة مؤهلاتهم.

وإذا تأملنا العاملين بالحدائق وتربية الحيوانات وصيد البحر نجد عددهم ١٠٧ يمثلون ١٦٪ من جملة العاملين في القطاع الخاص، منهم ٥١ أمياً (٤٧٦٦٪)، و ١١ يقرأ ويكتب (٢٨٪)، ولا يوجد بينهم بكالوريوساً، و ٣٠ مؤهلاً متوسطاً (٢٨٠٣٪)، و ٩ مؤهلاً دون المتوسط (٣٤٪)، و ٤ مؤهلاً عالياً (٣٧٣٪)، و ٢ غير مبيبة مؤهلاتهم.

أما عمال الانتاج وتشغيل وسائل النقل والعمال العاديين فيبلغ عددهم ٤٣٨٣٥، يمثلون ٦٤٪ من جملة العاملين في القطاع الخاص، منهم ١٢٧٩٤ أمياً (٢٩٪) و ١٨١٩٧ يقرأون ويكتبون (٤١٪)، و ١٥٣ بكالوريوساً (٤٪) ٤٥٨٧ مؤهلاً متوسط (٤٦٪)، و ٧٢١٩ مؤهلاً دون المتوسط (٤٦٪)، و ٣ مؤهلاً عالياً (٠٠٢٪)، و ٨٨٢ غير مبيبة مؤهلاتهم.

وبصفة عامة فان جملة العاملين في القطاع الخاص يبلغ عددهم ٧٥٨ ٦٧ عاملأً : ٢٢٪ منهم أميون ، و ٤٧٪ يقرأون ويكتبون ، و ٥٤٪ من حملة البكالوريوس ، ١٧٪ مؤهلات متوسطة ، ٤٠٪ ١٦٪ مؤهلات دون المتوسط ، ٦٩٪ مؤهلات عليا ، ٦٪ غير مبيبة مؤهلاتهم .

والجدول رقم (٥) وكذلك الشكل رقم (١) يوضحان العاملين في القطاع الخاص من الفئات المختلفة على حسب الحالة التعليمية والمهنة بدولة قطر .

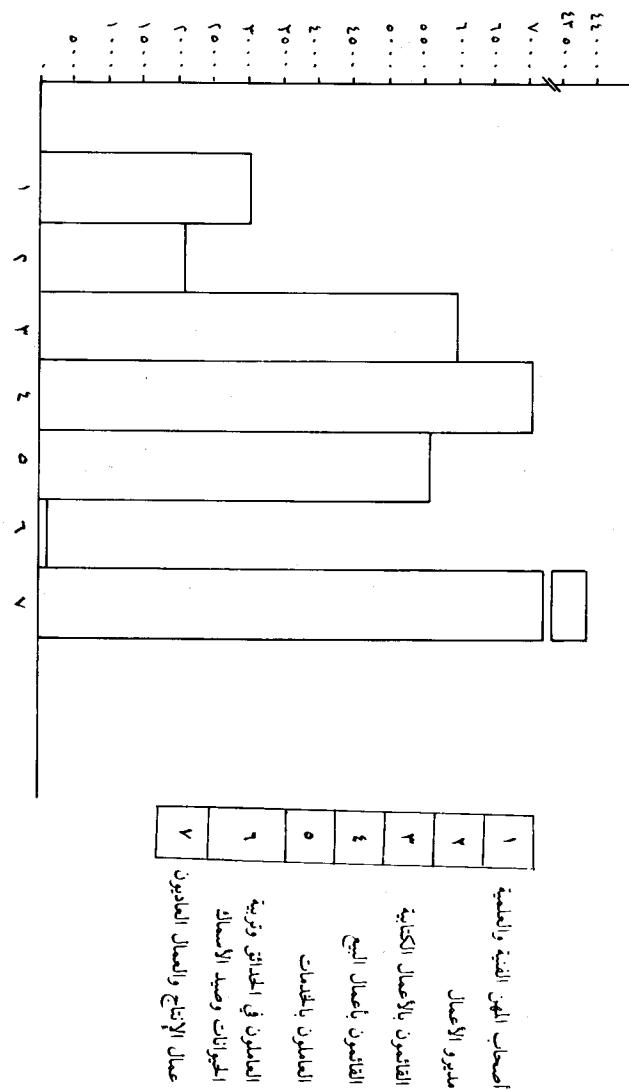
جبل ریم (۵)

بيان بعد العاملين في القطاع الخاص موزعين حسب الحالة التعليمية والمهنة والجنس

* دولة قطر - رئاسة مجلس الوزراء - الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاصحافية ، الدوحة ، فبراير ١٩٨٤ م .

شكل رقم (١)

العاملون في القطاع الخاص موزعين حسب المهنة
حتى ٣١ يناير ١٩٨٣م



وعند النظر في الأرقام على محاور الجنسية نجد أنها أرقام في غاية الدلالة فمن بين الأميين يوجد حوالي ١٣٢٨٣ رجلاً من ذكور وأناث يشكلون ٢٣٨٪ من جملة العمالة القطرية في القطاع الخاص ، و ١٨٣٣ عرضاً ويمثلون ١٧٩٪ من جملة العمالة العربية في ذات القطاع وبذلك يصل مجموع الأميين الذين يعملون بالقطاع الخاص في دولة قطر من القطريين وغير القطريين ١٥٣٥٩ أميناً يمثلون - كما ذكرنا من قبل - ٢٢٦٦٪ من جملة العاملين في هذا القطاع .

وإذا نظرنا للعاملين في القطاع الخاص من حملة الدكتوراه القطريين وغير القطريين لم نجد من بينهم أحداً من القطريين ، ونجد من غير القطريين العرب ١٥ من الذكور ، ومن غير القطريين الأجانب ٦ ذكوراً واناثاً .

والجدول رقم (٦) يبين العاملين في القطاع الخاص على حسب الجنسية والحالة التعليمية والجنس .

جدول رقم (٦)

بيان بعد العاملين في القطاع الخاص موزعين حسب الجنسية والحالة التعليمية والجنس حتى ٣١ يناير ١٩٨٣م.

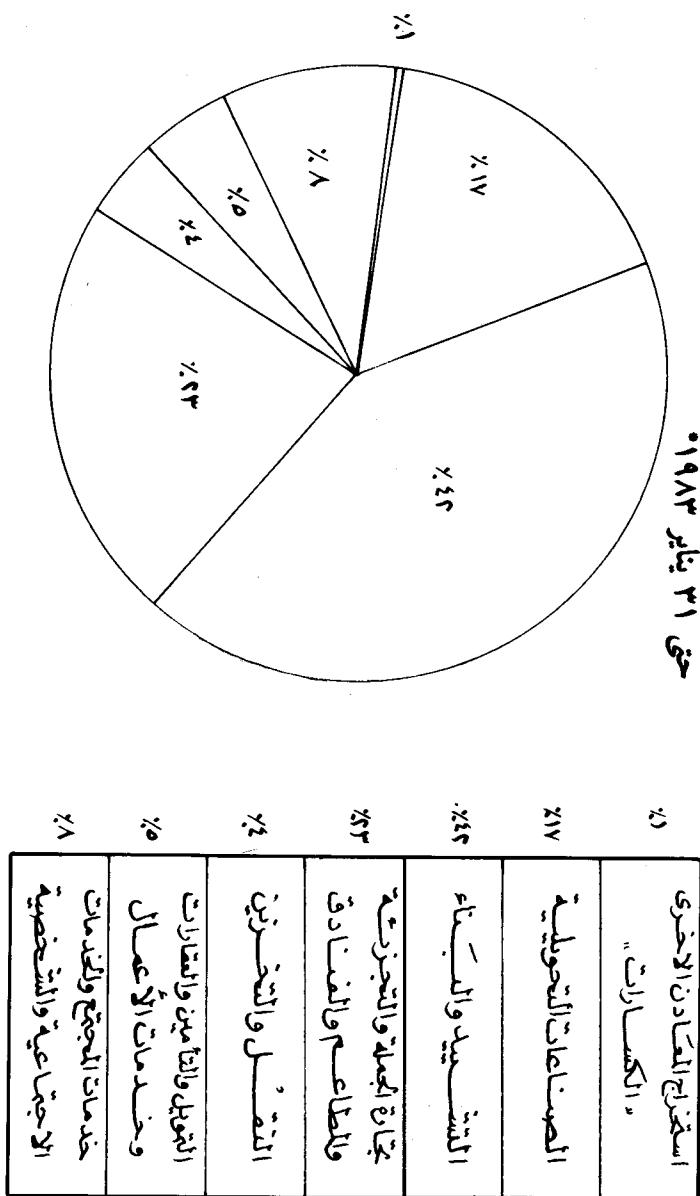
الجنسية والجنس		قطريين		غير قطريين		عرب		اجانب		المجموع العام	
الحالة الاجتماعية		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	المجموع	المجموع
أسي		٢٤٣	—	١٨٣٣	١٣٧٦	١٣٣	٩	١٥٣٥٩	٩	١٥٣٥٠	١٥٣٥٩
غيرها ومتغير		٨٧٤	٢	٣٩٥	٨	١٩٨٦٨	٨	٣٦٠٣٥	١٠	٣٦٠٣٥	٣٦٠٣٥
إندونيسية		٩٩	—	٣٦٩٣	١	٥٩٤	١	٦٣٤	١	٦٣٤	٦٣٤
إندونيسية		١٣٣	—	٣٩٣	٣٦	٣٨١٩	٣٦	٤٣٦٨	٦٧	٤٣٦٩	٤٣٦٩
ثانوية		٣٧٦	—	٣٧٨٣	٣٦	٣٧٨٣	٣٦	٣٧٨٣	٣٦	٣٧٨٣	٣٧٨٣
برلمون		٥٩	—	٣٠٠	٣٠	٧٠٩	٣٠	٨٣٩٩	٧٠٩	٨٣٩٩	٨٣٩٩
بيكاريوس		١٤١	—	١٣٢	١٣٢	٢٢٢	٢٢٢	٣٧٥٩	٣٧٥٩	٣٧٥٩	٣٧٥٩
دبلوم عالي		٧	—	٥٨	١٢	١٧٩	١٧٩	٣٧٥٣	٦٧	٣٧٥٣	٣٧٥٣
ماجستير		٢	—	٧٧	١٢	٨٥	٨	٢٦٦	١٧	٢٦٦	٢٦٦
دكتوراه		—	—	١٥	٥	٥٨	—	٢٥٦	١٧	٢٥٦	٢٥٦
الخرى		—	—	٦	١	٨٥	٨	١٩٣	٩	١٩٣	١٩٣
غير صين		—	—	١٥	٥	١١٥	٢	١١٣	٢	١١٣	١١٣
المجموع		١٨١٢	١	٥٥٣	٣٣٣	١٠٣٣٩	١٠٣٣٩	٥٥٧٠٣	٥٥٦٥٠	١٨١٢	١٨١٢

* دولة قطر - رائدة مجلس الوزراء - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاقتصادية - الدولة . فبراير ١٩٨٤م .

وإذا تأملنا العاملين في القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي وجدنا عمال التشييد والبناء يمثلون ٤٢٪ ، وتجار الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ٢٣٪ ، والصناعات التحويلية ١٧٪ ، وخدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية ٨٪ ، والتمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال ٥٪ ، والنقل والتخزين ٤٪ ، واستخراج المعادن الأخرى والكسارات ١٪ .

والشكل رقم (٢) يبين العاملين في القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي بدولة قطر .

شكل رقم (٢)
العاملون في القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي
حتى ٣١ يناير ١٩٨٣



* دولة قطر - رئاسة مجلس الوزراء - الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاقتصادية ، الدرجة ، فبراير ١٩٨٤م

أما إذا نظرنا إلى العاملين في القطاع الحكومي موزعين حسب الجنسية والنوع والمهن فنجد أن عمال الانتاج والعمال العاديين هم الأكبر عدداً ، فقد بلغ عددهم ١١٠٥٣ موظفاً يمثلون ٣٦٪ من جملة عدد العاملين في القطاع الحكومي ، ومن بين هؤلاء ٤٨٢٢ موظفاً قطرياً (٤٣٪) ، و ١٢٤٦ موظفاً عربياً غير قطري (١١٪) ، و ٤٩٨٥ موظفاً أجنبياً (٤٥٪) .

ويلي عمال الانتاج والعمال العاديين من حيث العدد أصحاب المهن التعليمية والفنية ، وعددهم ٩٨٤٩ موظفاً يمثلون ٣٢٪ من جملة عدد موظفي القطاع الحكومي ، ومن بين هؤلاء ٣١٠٧ موظفاً قطرياً (٣١٪) و ٥٤١٩ موظفاً عربياً غير قطري (٥٥٪) ، و ١٣٢٣ موظفاً أجنبياً (١٣٪) .

ويلي هؤلاء عدداً أصحاب المهن الكتابية . ويبلغ عددهم ٤٩٤٠ موظفاً يمثلون ١٦٪ من جملة عدد الموظفين بالقطاع الحكومي ، ومن بينهم ٢١٧٤ موظفاً قطرياً (٤٤٪) ، و ١٨١١ موظفاً عربياً غير قطري (٣٦٪) ، و ٩٥٥ موظفاً أجنبياً (١٩٪) .

يأتي بعد ذلك الموظفين في مجال الخدمات ، حيث يبلغ عددهم ٣٤٣٥ موظفاً يمثلون ١١٪ من جملة عدد الموظفين بالقطاع الحكومي ، منهم ١٩٠٧ موظفاً قطرياً (٥٥٪) ، و ١٨٥٥ موظفاً عربياً غير قطري (١٥٪) و ١٠١٠ موظفاً أجنبياً (٤٪) .

ثم يأتي أصحاب المهن الإدارية فيبلغ عددهم ٦٧٤ موظفاً يمثلون ٢٪ من جملة عدد الموظفين بالقطاع الحكومي ، منهم ٥٢١ موظفاً قطرياً (٧٧٪)

١٣١ موظفاً عربياً غير قطري (٤٣٪)، و ٢٢ موظفاً أجنبياً (٢٦٪).

وأخيراً يجيء أصحاب المهن الزراعية وتربية الحيوان وصيد البحر حيث يبلغ عددهم ٢٦٩ موظفاً يمثلون ٨٩٪ من جملة عدد الموظفين بالقطاع الحكومي ، منهم ٢١ موظفاً قطرياً (٨٪)، ٢٠٢ موظفاً عربياً غير قطري (٧٥٪)، و ٤٦ موظفاً أجنبياً (١٧٪).

ومن الملاحظ أن أكبر عدد من الموظفات القطريات بالقطاع الحكومي يعملن في قطاع المهن التعليمية والفنية حيث يبلغ عددهن ١٦٤٠ موظفة يمثلن ٧١٪ من جملة عدد الموظفات القطريات العاملات بالقطاع الحكومي ويشكلن ٥٢٪ من جملة القطريين العاملين في قطاع المهن التعليمية والفنية . ويليه موظفات المهن التعليمية والفنية القطريات - من حيث العدد تنازلياً - العاملات بقطاع الانتاج ثم العاملات بقطاع الخدمات .

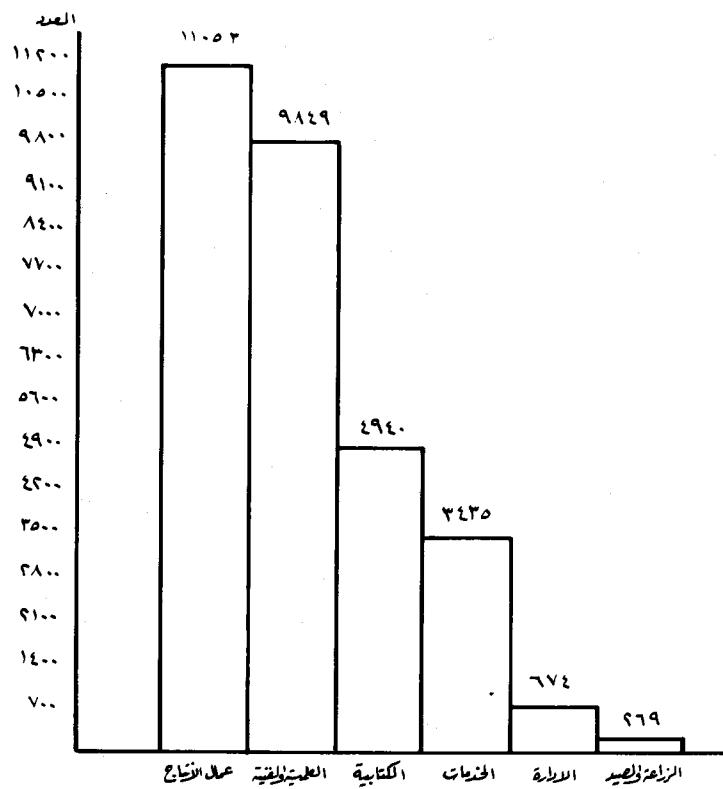
هذا وسنورد بقية التفاصيل والاحصاءات الخاصة بالقوى العاملة في دولة قطر في ملحق هذه الدراسة .

والجدول رقم (٧) ، والشكل رقم (٣) يبيان عدد العاملين في القطاع الحكومي حسب الجنسية ، والنوع ، والمهن .

بيان عدد العاملين في القطاع الحكومي بالمهن المختلفة موزعين حسب الجنسية والجنس
جدول رقم (٧)

جدول رقم (٧)

شكل رقم (٣)
توزيع موظفي الدولة حسب المهن
حتى ١٤٠٣/٦/٣٠ هـ



* دولة قطر ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للإحصاء
المجموعة الإحصائية ، الدوحة - فبراير ١٩٨٤ .

ويتضح من هذا العرض أن بيت القصيد هو ابصاح العلاقة بين خطط التنمية السريعة وحتمية الاستعانة بقوى عاملة من غير المواطنين لمدة طويلة وفي كافة القطاعات الفنية وغير الفنية ، والقطاعات وال المجالات التي تحتاج إلى مهارات ومواصفات خاصة والتي لا تحتاج لأكثر من قوى بشرية أمية خام . هذه القوى العاملة تحتاج إلى قوى بشرية من المواطنين بقدرات خاصة . وبذل ترتبط احتياجات المجتمع ارتباطاً عضوياً بنجاح الجامعة في تخريج قوى عاملة قادرة على التعامل مع القوى العاملة الوافدة وإدارة هذه القوى العاملة بحكمة ووعي لتحقيق المصلحة العامة . بالإضافة إلى الحاجة إلى دور حضاري كبير يجعل لخطة التنمية معنى ويقدم الدعم للمواطن لتولي القيادة في أمور وطنه عن غير طريق السلطة المجردة . وهو ما يسمى بالشرعية المعنوية التي تقوم عليها استقلالية الأوطان .

ملامح المستقبل :

بداية ليس للجامعات الخليجية مستقبل مستقل عن مستقبل المنطقة . ولذلك فان ملامح المستقبل لابد أن ننظر إليها في ضوء :

١ - التغيرات الاقتصادية بما فيها من متغيرات القدرة الانتاجية في المنطقة وتنوعها وأبعادها وتوجيهات الأنماط الاستهلاكية وما تؤدي إليه من تغيرات اجتماعية وتبدلاته في الأطر القيمية للأفراد والمجتمع وما تخلقه من حاجات معنوية ومادية تفرض على الجامعات مسارها وتوجيهاتها . ولاشك أن الجامعات في هذا كله ليست مجرد منفعة بما يجري مستقبلا له بل هي مشاركة في صنع الأحداث بصيغ متعددة مباشرة وغير مباشرة .

٢ - التغيرات في السياسة الدولية والערבية . ومسار الأحداث على الساحة العربية والدولية مرتبط ببعضه أشد الارتباط ، ولا يعني هذا - طبعاً - الأقلال من أهمية التغيرات المحلية . ومسار الأحداث الذي تتحدث عنه هو «كل» ديناميكي بالغ التعقيد ، يدخل فيه إلى جانب التغيرات الاقتصادية وعناصر التغير الحضاري بكلفة مستوياته و مجالاته وصوره ، يدخل فيه إلى جانب ذلك ، كل المدخلات المؤثرة في صياغة السياسات من عناصر الصراع الانساني وصناعة القرارات وكيفية التعامل معها .

ولما كانت منطقة الخليج جزء من الأمة العربية ، والأمة الإسلامية والعالم المعاصر بشرقه وغربه وشماله وجنوبه . ولما كانت أحدهاته ومتغيراته ذات آثار فاعلة في الحركة الديناميكية لهذه الدوائر كلها فان

الواقع والمنطق الديناميكي يجعل لكل متغيرات السياسة الدولية والعربية وحركة المستقبل في كل مكان تأثيراتها التي لابد من حسابها عند أية دراسة لمستقبل المنطقة ، وأثر ذلك على جامعاتها ليس في مجال البرامج والميزانيات وسياسات القبول والتخصصات ومستويات أعضاء هيئة التدريس ونوعية الأبحاث وما إلى ذلك فحسب ، بل من حيث مفهوم الجامعة نفسه ومفهوم دورها ومسئولياتها تجاه المجتمع : ما يتوقع منها وما تستطيع أن تقدمه .

٣ - توجهات التغيير الثقافي والحضاري ، التغيرات الاقتصادية متفاعلة مع التغيرات السياسية ، وهذا كله متفاعل مع الثقافة ، وهو بعض عناصر التغيير الثقافي ، ومن ثم ترتبط النظرة المستقبلية للتغيير الثقافي بمستقبل الجامعات فعلاً وانفعالاً .

وفي ضوء هذه المعاني والعوامل التي نكتفي بمجرد الاشارة اليها نجد من المستحسن أن نعرض فيها يلي بعض البيانات الخاصة بالناتج القومي العام لبعض دول الخليج البترولية ، وبعض الدول النامية العربية وغير العربية ، وبعض الدول المتقدمة الكبرى والصغرى . ونهدف من هذه البيانات بما فيها من بعض المفارقات تصحيح الكثير من الانطباعات السائدة عن مفهوم «الثراء» و «البحبوحة» . والحاضر والمستقبل يعين الباحث على الرؤية الموضوعية . وبالتأكيد فإن أي دخل قومي يقوم على بيع مواد خام حتى لو كانت البترول في مرحلة تاريخية خاصة لا يمكن أن يقارن بالدخول الناتجة عن الانتاج الصناعي المتجدد الناتج عن استخدام الآلة بمعناها المتطور الحديث .

أ- الناتج القومي العام للدول البترولية سنة ١٩٨٠ م :

الناتج القومي للسعودية سنة ١٩٨٠ م - وهي سنة ازدهار - كان ١٠٠٩ بليون دولاراً في السنة تقريباً . ويقدر الناتج القومي في الوقت الحاضر للسعودية في ضوء الظروف التي تعرفونها ، وتحديد حجم الانتاج لدول الأوبك والمملكة السعودية بما بين ٥٠ أو ٦٠ بليون دولاراً على فرض أن السعودية وصلت بانتاجها البترولي إلى حوالي خمسة ملايين برميل يومياً . ولو أخذنا هذا الرقم مجردأ يكون رقمًا كبيراً ، ولكن إذا نظرنا إلى دولة مثل هولاند ، وقارناها بالسعودية - وهو لاند كذا نعلم دولة صغيرة - نجد أن الناتج القومي هولاند سنة ١٩٨٠ م كان ١٦١ بليون دولاراً ولكنه ازداد من سنة ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ بنحو ١٥٪ أي وصل إلى حوالي ١٨٠ بليون دولار ، أي أن دخل هولاند يعادل دخل السعودية ثلاث مرات . ولاشك أن هذه الأرقام دلالة ، حتى مع ادراكنا للفارق في الدلالة حيث يكون أساس الدخل في السعودية خامة واحدة تملكها الدولة .

وبالمقارنة كان دخل دولة الكويت ٣١ بليون دولاراً ، والامارات ٢٦ بليون دولاراً ، وقطر ستة بلايين دولاراً ، وليبيا ٢٥٧ بليون دولاراً ، ونيجيريا ٥٤٥ بليون دولاراً ، واندونيسيا ٦١٧ بليون دولاراً ، وفنزويلا ٤٢ بليون دولار .

والجدول رقم (٨) يوضح دخول الدول المختلفة :

جدول رقم (٨)
جدول دخول الدول المختلفة
الناتج القومي العام عام ١٩٨٠
مليار دولار

الدخل (مليار دولار)	الدول
------------------------	-------

(أ) دول بترولية :

١٠٠٩	المملكة العربية السعودية
٣١٠	الكويت
٢٦٨	الامارات العربية المتحدة
٦٠	قطر
٤٠	سلطنة عمان
٢٣	البحرين
٣٦٤	الجزائر
٢٥٧	ليبيا
٨٥٥	نيجيريا
٦١٧	أندونيسيا
٥٤٢	فنزويلا

تابع جدول رقم (٨)

الدخل (مليار دولار)	الدول
------------------------	-------

(ب) دول نامية عربية

٢٣٢	مصر
١٧٥	المغرب
١٢٠	سوريا
٨٦	السودان
٥٥٠	موريتانيا

(ج) دول نامية : غير عربية

٢٨٣	الصين
٢٤٣	البرازيل
١٥٩	الهند
٦٦	الأرجنتين
١٣٩٨	بولندا
٨٩٣	تشيكوسلوفاكيا

تابع جدول رقم (٨)

الدخل (مليار دولار)	الدول
(د) الدول المتقدمة الكبرى	
٢٥٨٢	الولايات المتحدة الأمريكية
١٢١٢	الاتحاد السوفيتي
١١٥٢	اليابان
٨٢٨	المانيا الغربية
٦٢٧	فرنسا
٤٤٢	بريطانيا
٣٦٨	ايطاليا
٢٤٢	كندا
(هـ) الدول المتقدمة الصغرى	
٢٠٠	اسبانيا
١٦١	هولندا
١٢٠	بلجيكا
١١٢	السويد
١٠٦	سويسرا
٧٦	النمسا

* البنك الدولي ١٩٨٢ م.

(ب) الناتج القومي العام للدول النامية العربية سنة ١٩٨٠ م .

مصر كان ناتجها القومي سنة ١٩٨٠ م ٢٣٢ بليون دولاراً ، واليوم أصبح ٣٠ بليون دولاراً ، والمغرب ١٧٥٠٠ بليون دولاراً ، وسوريا ١٢ بليون دولاراً والسودان ٦٨ بليون دولاراً ، وموريتانيا ٥٠٠ مليون دولاراً .

(ج) الناتج القومي العام للدول النامية غير العربية سنة ١٩٨٠ :

الصين ٢٨٣ بليون دولاراً ، والبرازيل ٢٤٣ بليون دولاراً ، والهند ١٥٩ بليون دولاراً ، والأرجنتين ٦٦ بليون دولاراً ، وبولندا ١٣٩٨ بليون دولاراً ، وتشيكوسلوفاكيا ٨٩٣ بليون دولاراً .

(د) الناتج القومي العام للدول المتقدمة الكبرى سنة ١٩٨٠ :

الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥٨٢ بليون دولاراً ، والاتحاد السوفييتي ١٢١٢ بليون دولاراً ، واليابان ١١٥٢ بليون دولاراً ، وألمانيا الغربية ٨٢٨ بليون دولاراً ، وفرنسا ٦٢٧ بليون دولاراً ، وبريطانيا ٤٤٢ بليون دولاراً ، وإيطاليا ٣٦٨ بليون دولاراً ، وكندا ٢٤٢ بليون دولاراً .

(هـ) الناتج القومي العام للدول المتقدمة الصغرى سنة ١٩٨١ :

أسبانيا ٢٠٠ بليون دولاراً ، وهولندا ١٦١ بليون دولاراً ، وبلجيكا ١٢٠ بليون دولاراً ، والسويد ١١٢ بليون دولاراً ، وسويسرا ١٠٦ بليون دولاراً ، ويتوقع أن تكون قد بلغت ١٢٠ بليون دولاراً في الوقت الحاضر ، والنمسا ٧٦ بليون دولاراً .

وتتصبح أهمية البيانات والأرقام السابقة في أنها تبين لنا كيفية التعامل مع المستقبل ، وأنه لا ينبغي أن نخضع أنفسنا للانطباعات ، لأن الانطباعات غير المقارنة تقودنا إلى تصورات وتوجهات غير واقعية .

وقد تنبأ دول الخليج إلى حتمية صيغة تعاونية في مجتمع معاصر يحتاج إلى تكتلات ضخمة ، وخصوصاً وقد رأيتم حضراتكم أن الثروات التي تتصور أنها كبيرة - ليست بالضرورة كبيرة ، فهي كبيرة بالنسبة لنا ، ولكنها ليست كبيرة بالنسبة للعالم العصري . هي كبيرة بالنسبة للسنغال وتشاد وغيرهما من الدول قليلة الدخل ولكنها ليست كبيرة بالنسبة للعالم العصري . . .

مجالات التعامل والتعاون الخليجي حتى سنة ٢٠٠٠ :

إن التعاون الخليجي الذي نتوقعه في المستقبل وحتى سنة ٢٠٠٠ - بناء على استقراء وحساب - له عدة مجالات . ففي المجال السياسي فإن الأرجح هو قيام تعاون سياسي . وبالنسبة للعنصر الاقتصادي فالأرجح هو قيام تعاون اقتصادي ، وبالنسبة للعنصر الإعلامي ، فالأرجح هو قيام تعاون إعلامي ، وبالنسبة للعنصر العسكري فمن المحتمل قيام قيادة موحدة ، وبالنسبة للعنصر الثقافي ، فإنه من المحتمل ومن الممكن - بناء على درجة التوجّه الذي لا توجد عوائق حادة أمامها - قيام وحدة ثقافية . وللامتحن الوحدة الثقافية الممكنة بالنسبة لمستوى التعليم العالي بما يؤدي إلى خفض التكلفة ، وزيادة الفعالية هو تحويل الجامعات الخليجية إلى Gulf University System ويعني «منظمة الجامعات الخليجية» ، بحيث يستطيع مجلس التعليم العالي لدول الخليج - وهو هيكل قائم حالياً - أن يقوم بدور مجلس أعلى للجامعات

الخليجية ، يتحول بعد ذلك إلى منظومة قريبة في صيغها من صيغة المنظومات الكبيرة التي تضم مجموعة من «الحرم» الجامعية في سياق متson بدليلاً لمجموعة من الجامعات المستقلة عن بعضها البعض . وكما هو واضح أننا لا نضع تصوراتنا على هيئة تنبؤات ولكن على هيئة توقعات موضوعية هادفة وقابلة لوضع الخطط الواقعية لتحقيقها .

و بهذه المناسبة أتحدث حول جامعة الخليج التي أقيمت في البحرين . جامعة الخليج هذه من الممكن أن تكون جامعة أخرى في الخليج ، وقد سبق أن قلت منذ البداية أنه بالنسبة للقضايا غير المتهبة لا معنى لأن أقول : حدث أو لم يحدث ، لأننا ما زلنا فاعلين ، ما أقوله : أنه ينبغي أن يحدث ، لأننا نستطيع أن نفعل ذلك .

جامعة الخليج يضم مجلس أمنائها مثليين لجامعات المنطقة ، وتتولى الانفاق عليها دول المنطقة كلها . وجامعة الخليج هي بالدرجة الأولى عاولة وحدوية . وأما أن جامعة الخليج سوف تقدم برامج لا تستطيعها بقية الجامعات الخليجية الأخرى - في ضوء ما نقوله من أنها لا تكرر ولا تناقش - فان هذا ليس هو العطاء الذي نستطيع أن نتوقعه من جامعة الخليج . ما نستطيع أن نتوقعه من جامعة الخليج هو تصور حضاري ، هو شحذ لعملية الصراع الفكري بين جامعات المنطقة يؤدي بجامعات الخليج وبكل جامعات المنطقة إلى تغليب عنصر الكيف والتغلب على بعض الصعوبات المجتمعية التي تعوق حركة الجامعات نحو مزيد من كفاءة الفعل ، ومزيد من الانطلاق إلى تحقيق كم أو في بالغرض ولو على حساب عدد أقل - يعني تعديلاً جذرياً في سياسات القبول . التنافس الذي سوف نقبل عليه - أو من المحتمل والأرجح أن نقبل عليه -

تنافس في الكيف . وتنافس الكيف لا يؤدي إلى تحسين طرق التدريس فحسب ، وتحسين الامكانات المادية فحسب ، وتحسين الحوافز فحسب ، ولكنه يستدعي أيضاً التدقير في اختيار الطالب ، ويعني التدقير في سياسة القبول وهذا يتضمن تعديلاً في مفهوم الجامعة ونظرتنا إليها لتصبح أكثر اتساقاً مع قدرتها على تقديم ما نتوقع منها .

وقد تنبهت جامعة قطر إلى هذا حينما استشعرت هذه المشكلة ، فأنشأت البرنامج التمهيدي . فإذا كان لابد أن تقبل الجامعة خريجي الثانوية العامة فليكن هناك برنامج تمييدي ، تتأكد منه الجامعة أنه لا يدخل برنامجها النظامي إلا الذي يستطيع أن يستوفى متطلبات دراسة جامعية جادة . وبقى على جامعة قطر أن تتحمل هي وقيادتها مسؤولية أن يكون البرنامج التمهيدي برنامجاً حقيقياً ، وليس مجرد شكل .

الجامعات والأمن الاجتماعي ..

وبالنسبة للمستقبل لابد أننا - كجامعات - نتوجه إلى دور الجامعة في تحقيق عناصر الأمن بالمعنى الديناميكي الشامل . وعناصر الأمن تتضمن النواحي المعروفة ، وبالإضافة إلى ذلك تتضمن تحويل العوائد البترولية إلى اقتصاد قوي ومستقر . ولا يتحقق ذلك بمجرد إقامة مشاريع ، ولكن يتحقق ذلك بنوعية الخريج ، وبنوعية أشاعة الفكر ذي المضمون الاجتماعي الذي يستطيع أن يساهم في تكوين بنية حضارية تؤكد قيام عملية انتاج حقيقي . أعود مرة أخرى إلى الاشارة إلى هولندا ، لأن هولندا كانت دولة استعمارية استعمرت إندونيسيا سنوات طويلة ، وكنا نتصور أن هولندا تحيا على دماء الأندونيسيين

ولا شك أن هذا كان صحيحاً . ولكن عندما خرجت هولاندة من أندونيسيا تصور الكثيرون أن هولاندة سوف يهوى مستوى المعيشة فيها ، ولكن هولاندة استطاعت في الفترة التي أتيت بها فيها أن تستغل غيرها أن تحيل هذا الظرف التاريخي الطارئ إلى عنصر استقرار اقتصادي . وقد حرفت هولاندة مستوى معيشتها الحالي دون الاستعانت بالمستعمرات . ولست أتحدث الآن عن مستعمرات ، ولكنني أتحدث عن ظرف تاريخي خاص بنا هو البترول . وهذا الظرف التاريخي الخاص الفذ - لن يستمر إلى الأبد ولا يجدي فيه أن نتصور أنها نستطيع أن نضع فوائضنا النقدية على هيئة استثمارات في العالم الأول أو العالم الثاني أو العالم العاشر ، لن يتحمل نظام اجتماعي عالمي ، ولم يحدث في التاريخ أنك تستطيع أن تضع المال في مكان ما يستمره الآخرون ، وتعيش على أرباح بدون عمل أو دور من عندك . وإنما نحن في حاجة إلى قوى بشرية تعلم أن الاستهلاك الرفيع فقط من حق القادر على الاتساع ، وعلينا أن نستفيد من هذه المرحلة التاريخية بحيث يكون لدينا القوى البشرية ، والنظام الذي يسمح بقوة انتاجية تؤدي إلى استمرارية عملية الاستهلاك الرفيع ، والاستمتاع بالطبيات من الرزق .

هذا تعبير عام ، ولكنه يشير - ضمن ما يشير - إلى قضية الأمن الغذائي التي يكثر الحديث عنها ، والتي أحب أن أقول لحضراتكم : أنه بالرغم من الأموال الطائلة التي تتفق على عمليات الزراعة في منطقة الخليج ، فإن الناتج الزراعي لا يزيد - في أحسن ظروفه في منطقة الخليج في الوقت الحاضر على ١٪ ، ولا يحتمل أن يزيد خلال الخمس عشرة سنة القادمة على ١٥٪ .

والنقطة الأخيرة التي أريد أن أؤكدها هي أن في منطقة الخليج جامعات

ومجتمعات لا تستطيع ، ولن تكون كياناً مستقلاً عن العالم العربي ، واغما هي جزء من العالم العربي ماضياً وحاضراً ، وأكثر من ذلك بالنسبة للمستقبل .

العالم العربي وحدة حضارية ، ومستقبل حضاري ، وخطة التنمية في منطقة الخليج على مستوى الجامعات ، وعلى مستوى البرامج - لابد أن ترتبط بواقع العالم العربي . ولعلكم تلاحظون أنني لا أقول : برامج التنمية في العالم العربي ، ولكنني أقول : واقع العالم العربي ، ذلك لأنني لست في حاجة إلى أن أشير إلى تعدد ، وتعدد توجهات ، بل أشير إلى مضامين برامج التنمية في العالم العربي . وهذا على أية حال هذا جزء من واقع العالم العربي .

الرصيد البشري العربي يستطيع أن يحقق الكثير ، ولكنه يستطيع أن يحقق ما هو أكثر إذا استمر توجهه إلى أن يكون رصيداً بشرياً عربياً ، وليس مجموعة من الأرصدة البشرية العربية - أنني أستغنى بهذا التلخيص الحاسم عن الاستفاضة في هذا الموضوع .

المجتمع الخليجي وبقية عناصر المجتمع العربي تتطور في ضوء تعرضها لعناصر تغيير الهوية المستقرة إلى هويات غير مستقرة متنوعة العمق ولا بد من أن نلجم إلى عاصم من ذلك . والعاصم من ذلك هو تبيان عناصر الهوية الحقيقة ، دون أن يطغى على ذلك ضباب أو غبار أو مفاهيم هلامية .

نحن عرب ومسلمون ، ومن الضروري أن نفهم أن المسلم صاحب العقيدة الملتم بعقيدة الاسلام ، والواعي لمفهوم الاسلام - لابد أن يفهم أن مبرر وجوده الحضاري هو أن يكون مسلماً . بمعنى أنه عندما يتخل عن الالتزام بالاسلام يفقد الكثير من مبررات وجوده ، لا أقول أنه سوف ينذر كأفراد ،

ولكن أقول أن ما هو معرض للخطر هو الهوية ، وهو الكيان الحضاري ، أما الأفراد فسوف يحيى القادرون منهم ، وسوف يندثر من هم غير ذلك .

أنا الآن في مرحلة الخلط بين التغريب والتعصير : أنتحق بالعصر ، أم نلتحق بالصيغة الغربية المعاصرة . وهذان التوجهان مختلفان جذرياً . وأنا من أنصار أن يزداد الغربيون غربياً ولكن العربي المسلم لا يستطيع أن يكون غربياً ولا ينبغي له . وذلك من منطلقات عديدة ، ربما كان أوضحها عجز غير الغربي عن أن يكون غربياً ، ولدينا تجربة تركيا وكثير من التجارب القرية والبعيدة ، ولابد من التعامل مع التغريب لا من منطلق رفض ما هو عصري ، بل من منطلق رفض ما هو غير متوازن معنا فيه ، وفرض ما هو عربي عما هو عصري ، سواء أكان غربياً أم غير ذلك . والتوجه نحو تعميق عناصر الأصالة ، وتأكيد منابع الهوية والانطلاق ، لكيلا تكون هوية تاريخية ، وتراثاً ماضياً ، وإنما هوية معاصرة قادرة على التفاعل مع حضارات العالم المعاصر .

الشهادة الجامعية - إذن - لابد أن تتضمن هذا كله . ولذلك فنحن نقول أن الشهادة الجامعية ليست مجرد شهادة أكاديمية ، وليس مجرد شهادة تقول أن من يحملها يعرف جغرافية ، أو يعرف شريعة ، أو يعرف كيمياء ، ولكن الشهادة الجامعية لها بعدها الأكاديمي ، كما أن لها بعدها الحضاري . وبعد الحضاري هنا بعد المعاصرة ، وبعد الهوية ، وبعد الانتهاء للمجتمع ، وإدراك عناصر ومقومات هذا المجتمع ، والقدرة على التعامل مع تحدياته ، والقدرة على المشاركة الفاعلة الإيجابية في الصراع القائم والذي سوف يستمر .

هذا هو تصورنا المستقبلي للأوضاع الجامعية في الخليج واللامع المتوقعة لحركة التعليم العالي به . وهو ليس تصور بقدر ما هو محاولة لحمل هذا التصور على توجيه المستقبل والمشاركة الفعالة في صياغته طالما أن صياغة المستقبل عملية ديناميكية مستمرة .

حاولنا في هذه العجالة أن نلقي عليه بعض الأضواء . أضواء الحاضر ، وبعض الأضواء التي تأتي من ماض هذه المنطقة وجدور هذه الأمة .

أمة لها مستقبلها الباهر ولكن بعمل أبنائها وتهيئة عقولهم ونفوسهم وتنمية قدراتهم ، فبالإيمان والعمل الصادق تصدق الآمال وتحقيق المني . وهذه كلها مسئوليات جامعية .

المراجع

- (١) مكتب التربية العربي لدول الخليج ، دليل التعليم الجامعي في دول الخليج العربية ، الرياض ، ١٩٨٣ م .
- (٢) المملكة العربية السعودية - مركز المعلومات الاحصائية والتوثيق التربوي - قسم الاحصاء ، العدد ١٥ ، ١٩٨٢/١٩٨١ م .
- (٣) دولة قطر - رئاسة مجلس الوزراء - الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، الدوحة ، فبراير ١٩٨٤ م .
- (٤) حسن الخياط ، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية ، مركز البحوث والوثائق ، جامعة قطر ، ١٩٨٢ .
- (٥) Der Fischer Welt Almanach — 1984, Frank Furt
- (٦) خضير عباس محمد علي ، التنمية الزراعية في بعض أوطان الخليج العربي .

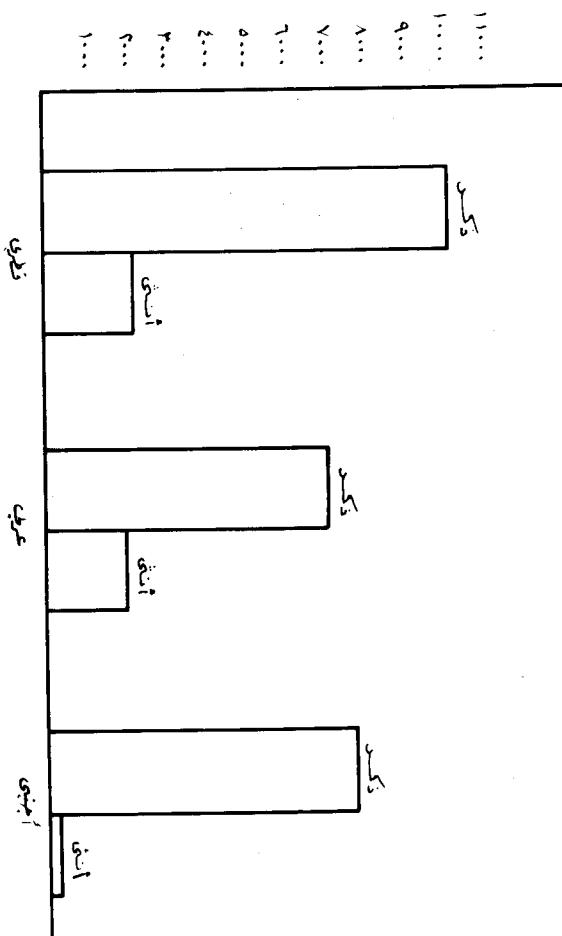
ملحق رقم (١)

بيان بأعداد موظفي دولة قطر موزعين حسب الحالة التعليمية والجنسية*

الحالة التعليمية الجنسية	الإجمالي		الإجنبى		الإجمالي	
	نسبة٪	عدد	نسبة٪	عدد	نسبة٪	عدد
بدون مؤهل	٣٢٣٥	٦٣٣	٧٤	٢٧٤	٤٤	١٠٠
ابتدائية	١٠٥	٢٥٣	٣٩	٨٤	١٤	١٠٠
إعدادية	١٣٦٥	٣٢٧	٦٧	١٦٣	٣٦	١٠٠
ثانوية	٣٦٧٩	٧٣٦	١٧	٣٣٠	٧٣	١٠٠
جامعة	٣٥٠	٢٦٩	٣٤	٣٥٠	٩٣	١٠٠
دبلوم	٥٣٦	٥٧١	١٧	٥٣٦	٥٧	١٠٠
دبلوم عالي	١٥٢١	٢٩٦	٦٣	١٥٢١	١٥٣	١٠٠
بكالوريوس واسيفens	٣٣٨٦	٦٢٧	١٣٣	٣٣٨٦	٦٢٧	١٠٠
ماجستير	٣٦١	١٨١	٣٣	٣٦١	١٨١	١٠٠
دكتوراه	٣٨	١٢	٣١	٣٨	١٢	١٠٠
آخر	٣٧٧	٩	٢١	٣٧٧	٩	١٠٠
الإجمالي	١٢٥٢	١٨٩	٦٨	٣٧٦	٧٣٦	١٠٠

ملحق رقم (٢)

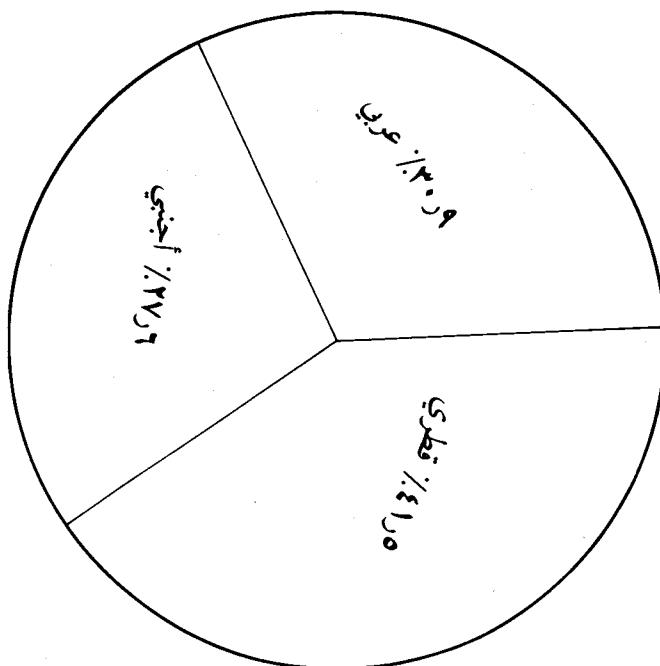
شكل يوضح أعداد موظفي دولة قطر موزعين حسب الجنسية والجنس حتى ٣٠/٦/١٤٠٣ هـ.



* دولة قطر - رئاسة مجلس الوزراء - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية ،
الدورة ، فبراير ١٩٨٤ .

ملحق رقم (٣)

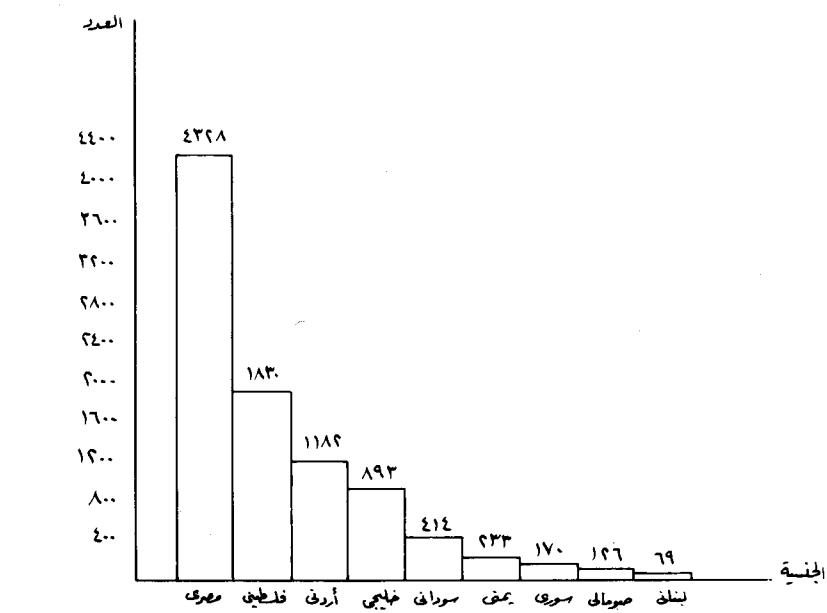
شكل توزيع موظفي الدولة حسب الجنسيات
حتى ١٤٠٣/٦/٢٠١٤م.



* دولة قطر - رئاسة مجلس الوزراء - الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، الدوحة - فبراير ١٩٨٤م .

ملحق رقم (٤)

شكل يوضح أعداد الموظفين العرب (غير القطريين) بدولة قطر
موزعين حسب الجنسية حتى ١٤٠٣/٦/٣٠ هـ



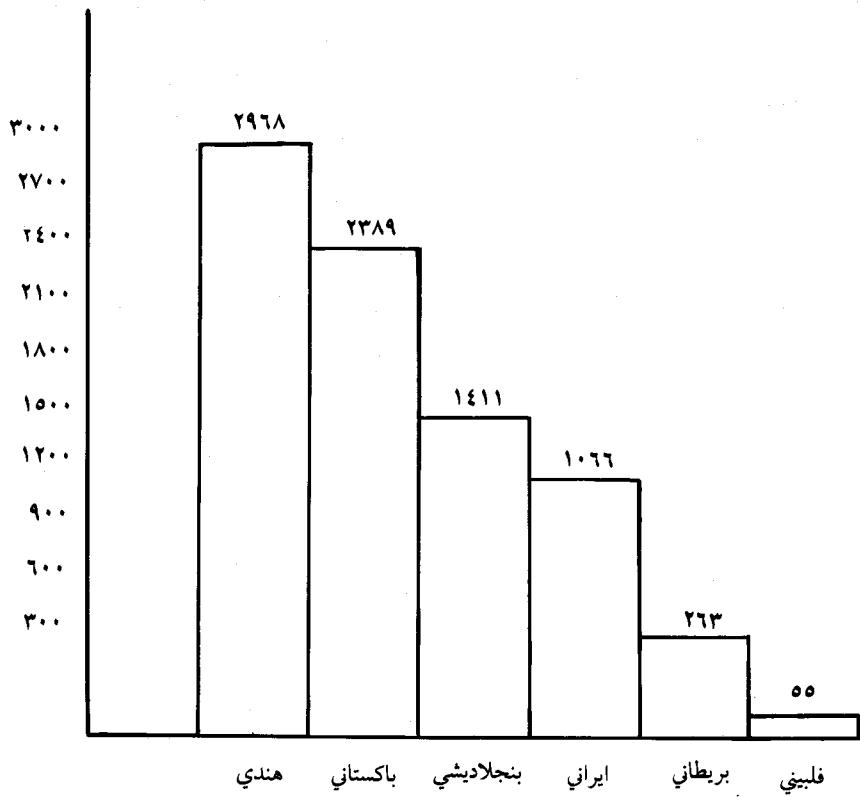
* دولة قطر - رئاسة مجلس الوزراء - الجهاز المركزي للإحصاء

المجموعة الإحصائية السنوية ، الدوحة ، فبراير ١٩٨٤ م .

ملحق رقم (٥)

شكل يوضح اعداد الموظفين الأجانب بدولة قطر

موزعين حسب الجنسية حتى ١٤٠٣/٦ *



* دولة قطر - رئاسة مجلس الوزراء - الجهاز المركزي للإحصاء

المجموعة الاحصائية السنوية ، الدوحة ، فبراير ١٩٨٤ م .